الفصل الثامن

الهند الجديدة، الهند القديمة

الطبيعة متعددة الطبقات للحداثة الهندية

«لا توجد فكرة فكر فيها مفكر في الغرب أو الشرق ليست ناشطة في ذهن أحد الهنود».

إي. بي. ثومبسون

بطاقة التعريف التي يحملها الموظف جيمس بول تحمل رقم «4844». بالنسبة لزملاء بول، يشير رقم الموظف البالغ من العمر تسعة وعشرين عاماً إلى أنه من بين أول بضعة آلاف من المحظوظين الذين حصلوا على عمل في «إنفوسيس»، أشهر شركة برمجيات في الهند. وظف جيمس عام 1998، حين بدأت الشركة تفوز بعقود ضخمة لمسح أنظمة الحواسيب الغربية بحثاً عن «بقة الحاسوب» المعروفة باسم «Y2K» التي أثارت مخاوف واسعة آنذاك. خشي الموظفون في «إنفوسيس» أن يصل ازدهار نشاط الشركة إلى نهايته مع بداية الألفية الجديدة. لكنه تسارع بدلاً من ذلك. ولم يتأثر قطاع البرمجيات في الهند حين انفجرت فقاعة شركات الـ «دوت كوم» عام 2001. وبحلول عام 2006، توسعت شركة «إنفوسيس» عشرة أضعاف مقارنة بحجمها حين وظفت جيمس لتفاخر بقوة عاملة يبلغ عديدها خمسين ألفاً. وبالمثل تضاعف راتب جيمس – الذي يرأس وحدة مؤلفة من ألف وخمسمئة موظف في مقر الشركة في بنغالور، ويمضي نصف وقته على الأقل في زيارة عملاء في أماكن مثل هيوستن وباريس وسولت ليك سيتي – أكثر من عشر مرات ليبلغ خمسين ألف دولار في السنة، وهو مبلغ ضخم، نظراً لانخفاض تكاليف المعيشة في الهند. لكن جيمس ليس ضمن الفئة المحظوظة جداً من موظفي الشركة. فبسبب خطة منح

obeikandl.com

الموظفين أسهماً بأسعار تفضيلية في المرحلة المبكرة من تأسيس الشركة قبل انضمامه بقليل، فإن كل موظف يحمل رقماً أقل من «1000» قد أصبح مليونيراً. وبالنسبة لشركة لم يسمع بها سوى قلة من الناس عام 1995، فإن صنع ثروة من لاشيء وبهذا الحجم الضخم كان أمراً غير عادي. يمكن رواية قصص مشابهة عن شركات هندية أخرى في ميدان تقانة المعلومات. على سبيل المثال، يعد عظيم بريمجي، مؤسس شركة «ويبرو»، أحد أغنى الأغنياء في العالم. «نتلقى أكثر من مليون طلب توظيف سنوياً. وهذا يجعل قسم الموارد البشرية مشغولاً على الدوام»، مثلما قال ناندان نيليكاني، كبير المديرين التنفيذيين والشريك المؤسس لشركة «إنفوسيس»، الذي يقارب بريمجي في الثراء.

هنالك جانب آخر لقصة تقانة المعلومات الهندية تعد من بعض النواحي أكثر ثورية من المال: القطاع يعتمد على المواهب والكفاءات والمؤهلات. فإذا زار أحد سكان المريخ أكبر الشركات الهندية في أوائل التسعينيات وأجرى إحصاء سريعاً لأصحاب الياقات البيضاء في إداراتها فسيجد أن أغلبيتهم الساحقة تنتمي إلى الطبقة العليا الحضرية. لكنه سيرى اليوم صورة أكثر تنوعاً. فصحيح أن أفراد الطبقات العليا ما يزالون أغلبية في شركات تقانة المعلومات وغيرها من شركات الاقتصاد الجديد، لكنهم أقل عدداً من الصناعات الراسخة. الهند تتوافق مع الحداثة بطريقتها الخاصة الغريبة. صحيح أن ممارسة الاعتماد على الكفاءة والمؤهلات لم تنتشر حتى الآن على نطاق واسع، لكنها تتلقى على الأقل دعماً لفظياً وامتداحاً شفاهياً على نطاق واسع. وثمة تغييرات حقيقية في عالم المال والأعمال والتجارة. وهناك نسبة كبيرة من أكبر ثلاثين شركة في الهند تعمل في ميدان تقانة المعلومات، لم يكن يسمع بها أحد قبل سنوات قليلة. «لا نستطيع اتباع ثقافة (الوظائف للرجال) التقليدية. علينا البقاء في صناعة عالمية على درجة عالية من التنافس. والمعيار الوحيد هو اختيار أفضل الكفاءات والمواهب»، كما قال لي نيليكاني.

يوفر مركز شركة «إنفوسيس» في بنغالور، الذي يشابه أي مركز شركة في وادي السيليكون في تصميم المباني والمساحات الخضراء، الرعايةَ النهارية، ومتجراً داخلياً (سوبر ماركت)، وصالة للتمرينات الرياضية، وخدمات غسيل وتنظيف الملابس، ومرافق ترفيهية واستجمامية لعائلات الموظفين. ويبلغ عدد الموظفات فيه عشرات آلاف. وخارج

كل مبنى هنالك دراجات للموظفين يركبونها للتنقل بين مباني المجمع الذي يمتد على مساحة 40 فداناً. هنالك تجمعات من المظلات الملونة أمام كل باب خارجي. ويبدو المكان أشبه بمنتجع يقضي فيه الأثرياء الذين ينادون بإلغاء الحكومات عطلة نهاية الأسبوع منه بمقر شركة عالمية مزدهرة. «في عطلة نهاية الأسبوع يبدو هذا المكان مثل مخيم للعطلات. حيث نقيم مناسبات عديدة، مثل (احضر أولادك إلى العمل) أو حتى (احضر والديك إلى العمل). لكننا نعمل بجد ودأب أيضاً، وربما العمل بهذا الجد والدأب سببه هذه البيئة»، على حد تعبير جيمس بول.

للحصول على وظيفة في «إنفوسيس»، كان على جيمس أن يبذل جهداً مضاعفاً. قضيت نهاراً جالساً معه في غرفته الصغيرة ضمن المكتب الواسع المفتوح الذي يميز شركات البرمجيات. فوق طاولته هناك لوحة كتب عليها. «موقف خاص لجيمس حصراً. السيارات الأخرى كلها ستسحب من المكان!». يرأس جيمس وحدة التصديق، التي تتولى إجراء اختبارات الجهد على أنظمة برمجيات الشركات العميلة، ومعظمها من شركات الاتصالات العالمية العملاقة. ولكي تطور «إنفوسيس» أنظمة البرمجيات الدقيقة والداخلية لعملائها، عليها أن تعرف تفاصيل النشاط التجاري. ومن المحتم أن تنتقل الشركة إلى مجال الاستشارة، حيث تتضاعف الرسوم والأجور مقارنة بمكاسب أداء المهمات الميكانيكية لصيانة أو تصليح رموز البرمجيات الأساسية. ولا تعاني شركات البرمجيات الغربية وحدها حدة المنافسة الهندية: فشركات الاستشارات الكبرى، مثل «برايس ووترهاوس كوبر» و«أكسينتشر»، تتعرض للتهديد أيضاً. قال جيمس: «من أجل التفوق في مجال البرمجيات، عليك أن تفهم أكثر من مجرد البرمجيات».

ولد جيمس في عائلة مسيحية من الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى في ولاية كيرالا. وكان أول فرد في أسرته يحصل على عمل خارج الولاية. والداه مدرسان. وجداه يعملان في زراعة الرز ولا يكاد ما يكسبانه يكفي لتلبية الحاجات الأساسية. التحق جيمس بمدرسة محلية، ثم أتاه الحظ السعيد عام 1992. أو بالأحرى صنع حظه بيديه. فقد تقدم بطلب انتساب إلى المعهد الهندي للتكنولوجيا في مومباي وهو معهد للنخبة من الطلاب (هناك

خمسة معاهد مماثلة) وقبل طلبه. كان عليه أداء ثلاثة امتحانات دخول مدة كل منها أربع ساعات. ونال المرتبة 637 من بين مئة ألف طالب أدوا الامتحانات. قال: «كانت تلك هي اللحظة الكبرى. كان علي أن أشرح الأمر لوالدي، اللذين لم يفهما حجم الفرصة الضخمة التي سنحت». اقتنع الوالدان وحصلا على قرض لدفع رسوم الدراسة، التي بلغت آنذاك 5000 روبية (120 دولاراً). والآن يكسب جيمس أكثر من هذا المبلغ كل يوم. وكثيراً ما يسافر بالطائرة لزيارة كيرالا في عطلة نهاية الأسبوع للقاء أسرته، أو يتوقف هناك وهو في طريق العودة من الولايات المتحدة. «أعرض أمام والدي صوراً لبرج إيفل أو شلالات نياغارا، فتبدو عليهما أمارات السعادة. لكنهما لا يعرفان بالضبط أين تقع هذه المعالم السياحية. ويكتفيان بالشعور بأنني متفوق في عملي». وهو يرسل لهما طبعاً بعضاً من المال الذي يكسبه. وشقيقه الأصغر يعمل في محطة سي إن بي سي التلفزيونية التجارية الأمريكية في مومباي.

هناك عدد متزايد من زملاء جيمس في العمل أتوا من عائلات متواضعة. وأحدث حظهم السعيد تغيراً واسعاً في القيم. زوجة جيمس، سيندو، هندوسية من طبقة ناير العليا في كيرالا. وفيما يتعلق بالعائلتين كلتيهما، كان الزفاف لحظة تغيير مفاجئة: «في البداية ظهرت شكوك وتردد لأننا نتزوج عادة –في الأسرة– من طائفة المسيحيين اليعاقبة [طائفة جيمس]. حاولت والدتي تزويجي من فتاة من الطائفة، لكنني لم أعجب بالفتيات اللاتي اختارتهن. ثم أدركت هي ووالدي أن سيندو هي الفتاة التي سأتزوجها على كل حال، ولذلك وافقا عليها. أقمنا حفلة زفاف في كنيسة في كيرالا، ثم عدنا إلى بنغالور وتزوجنا في المعبد». وأشار جيمس إلى أن نسبة كبيرة من العاملين في شركة إنفوسيس متزوجون من طبقات أو ديانات أخرى. وهذا أمر غير عادي في الهند إلى الآن، لكن في قطاع تقانة المعلومات أصبح روتينياً. «في العطل عند نهاية كل أسبوع يبدو أن هناك حفل زفاف لزميل في إنفوسيس وكثيراً ما تكون الزيجات مختلطة بين الطبقات والطوائف. لا يتعجب أحد. فهو أمر عادي»، كما قال جيمس. ومن اللافت أن الزواج المختلط بين الطبقات ليس شائعاً إلى هذا الحد بين الموظفين الهنود العاملين في شركات البرمجيات

في الولايات المتحدة. فـ «المشاعر القومية» في المهجر أكثر محافظة منها في الوطن [1].

مريم رام مسيحية، مثل جيمس، من كيرالا، لكنها تملك شركة في تشيناي، وتنتمي إلى عائلة موسرة. وشركتها -«تي إن كيو»- تنضد وتنسق وترتب وتحرر أعقد المجلات العلمية في العالم، وغيرها من المطبوعات الأكاديمية غير العلمية. أما أكبر عميل لها فهو دار النشر الهولندية ريد إلسفيير. بدأت مريم من الصفر عام 1998 بخمسة عشر موظفاً؛ والآن يبلغ عدد موظفيها ستمئة. في عام 2005، أنتجت الشركة 300 ألف صفحة؛ وهدفها بلوغ مليون صفحة في السنة. وبغض النظر عن بعض دور النشر التابعة للجامعات الأمريكية، التي مازالت تميل إلى القيام بعملية التحرير داخل الدار، فإن مريم ومنافسيها يستولون على عمل المجلات الأكاديمية الذي كان يتم في المجلات ذاتها في أوروبة وغيرها. شركة مريم تحرر الصفحة بثلاثة دولارات، في حين تبلغ التكلفة في أوروبة عشرة دولارات.

ما يزال بعض الأجانب يعتقدون أن الإنتاج المنقول إلى الهند عمل تكراري، لكن موظفي شركة مريم يجب أن يحملوا شهادة الدراسات العليا على الأقل في مجال عملهم. وقرابة عشر موظفيها يحملون درجة الدكتوراه. وهناك مطبوعات مثل «سيل»، و«تيتراهايدرون»، و«سيمانتيك توداي»، و«ميديفل هيستوري» و«بوليمر»، موضوعة على الرفوف في مكاتب مقر الشركة الرئيس، الواقع في حي مشجر في تشيناي. لا ترى مريم، المرأة الخمسينية اللبقة والفصيحة والبليغة، تهديدات كثيرة تلوح في الأفق. فالعثور على خريجين من الكليات العلمية الذين يتحدثون الإنكليزية لا يعد مشكلة في تشيناي. «في الصين لا يتكلمون الإنكليزية. والفلبين متخلفة في العلوم، وفي أيرلندا التكاليف باهظة الآن-العمل كله تقريباً يأتي إلى الهند. هذا مجرد بداية. إذ لا يوجد قانون يحصرنا ضمن نطاق المجلات العلمية. وفيما يتعلق بالصحف والمجلات، أود تحرير وإعداد إحدى الصحف أو المجلات الغربية المرموقة»، حسبما قالت مريم.

يبدو نموذج النشاط التجاري مزدهراً، ومازالت الهند في مراحل مبكرة نسبياً من ثورة نقل الخدمات إلى الخارج. هنالك كثير من المهمات والوظائف الأخرى، التي تتطلب درجة مرتفعة ومنخفضة من المهارة، يمكن القيام بها عن بعد في أماكن مثل الهند

بنصف السعر أو أقل مقارنة بالتكلفة في الغرب. لكن التغيرات الاجتماعية في عالم مريم تحدث تأثيرات ثورية جذرية. إذ توظف مريم النساء كلما أمكن –نصف قوتها العاملة من النساء– وتفضل الموظفين من الطبقات الدنيا وغيرها من الأقليات. «النساء أفضل من الرجال في الإعداد والتحرير، وأكثر إدراكاً للتفاصيل» كما قالت. تحدثت مع كثير من موظفاتها، وتبين أن كلاً منهن، باستثناء واحدة بدأت العمل للتو، تكسب من المال أكثر من أبيها. معظمهن في منتصف العشرينيات من العمر، والغالبية هن أول نساء الأسرة اللاتي يعملن في القطاع النظامي. وبعض المتزوجات احتفظن بكنية الأسرة الأصلية، وهذا أمر غير عادي في الهند. مريم نفسها حالة نادرة، لأنها متزوجة مرتين. وزوجها الثاني، إن. رام، رئيس تحرير وصاحب صحيفة «ذي هندو» التي تحظى باحترام واسع النطاق. وهو أيضاً ماركسي. فالهند هي الهند. «قلة قليلة من الصديقات من بنات جيلي يعملن. ومعظمهن يجلسن في المنزل ولا يجدن ما يشغلهن»، كما قالت مريم.

النساء اللاتي تحدثت إليهن في شركة تي إن كيو تركن لدي انطباعين قويين. أولاً، تبين أنهن مهتمات جداً بتعليم أولادهن إلى أعلى مستوى، دون تفرقة بين صبيان وبنات. ثانياً، لم يعترضن على الأسئلة التي طرحتها وكان بعضها اقتحامياً وشخصياً. فالفضول فضيلة في الهند. قالت مهرون تانجور، الشابة المسلمة، حين سألتها هل تكتفي بطفل واحد: «لا مانع لدي من الحديث عن مثل هذه الأمور. أعتقد أنني سأناقش المسألة مع زوجي». والدتها التي تعيش في مدينة تانجور المقدسة في جنوب الهند، ترتدي البرقع وليست متعلمة. وأصر والدها على التزام والدتها الحجاب، لكنه لم يمانع في سفور ابنته وعملها مع الرجال. لماذا؟ قالت وهي تهز رأسها (على الطريقة السائدة في جنوب الهند) وكأن التناقض لم يخطر على بالها قط: «لا أدري. الأمر يختلف معي». زواجها تم بترتيب الأهل، لكنها أظهرت ازدواجية في المشاعر فيما يتعلق بترتيب زواج ابنها: «الأمر عائد له. أما المهم فهو أن يتعلم»، كما قالت. موظفة أخرى، بريا ريدي، أتت عائلتها أصلاً من ولاية أندرا براديش؛ والتقت بزوجها البرهمي التاميلي في أحد المكاتب الحكومية حين قدم الاثنان طلبين للحصول على رخصة سواقة. قالت: «كان حباً من أول نظرة. أعتقد أنني نسيت رخصة السواقة». والدة بريا ربة منزل، لكنها تأمل أن تصبح ابنتها مهنية.

بالنسبة لمريم، التي يعدها الموظفون مثل والدتهم، قد تكون دفاتر طلبياتها متخمة، لكنها قالت إن «عشقها» للعمل هو الذي يدفعها: «الأمر لا يتعلق بالمال فعلاً – فأنا لا أريد أن أكون أغنى ميتة في المقبرة. بل يتعلق بالمشاركة في الهند الجديدة التي تتيح فرصاً لم تتح للناس من قبل».

ومثل مريم وكثير من موظفيها، تبعد منظومة القيم التي يؤمن بها جيمس بول مليون ميل عن تلك السائدة حتى اليوم في معظم قرى الهند. ولا يكاد يمضي أسبوع دون أن تنشر الصحف خبر جريمة مروعة ارتكبت لدوافع طبقية. من أكثر الحالات المتعلقة بالعنف الطبقي شيوعاً في القرى محاولة شاب وشابة ينتميان إلى طبقتين مختلفتين الهرب معاً بقصد الزواج. وحين يقبض عليهما كثيراً ما تكون العقوبة القتل، وغالباً ما يرتكب الجريمة أفراد العائلتين. في بعض الأحيان يحرق العشاق؛ وفي أحيان أخرى تقطع أوصالهم بالسكاكين. ومع أن الظاهرة أكثر سوءاً وشيوعاً في شمال الهند إلا أن حوادث مشابهة وقعت في ولاية كارناتاكا. ومن الطبيعي أن تقلق جيمس مثل هذه الحوادث.

تحتل صورة «مؤسسة فن العيش» ومرشدها الروحي سري سري راي في شانكار موقعاً بارزاً في غرفة جيمس الصغيرة في مكاتب شركة «إنفوسيس». فالمركز يبعد ساعة بالسيارة عن مجمع مباني الشركة. ألوك كيجريوال، رجل الأعمال المليونير وصاحب شركة «C2W.com» الذي عرفناه في الفصل الأول، تابع مخلص أيضاً لمؤسسة فن العيش. قال لي جيمس إن كثيراً من زملائه في شركة «إنفوسيس» يحضرون دروس راي في شانكار المسائية. «معظمها جلسات تأمل وتمارين لتخفيض حدة الإجهاد والتوتر. لكنها روحانية أيضاً. نحن بحاجة إلى مزيد من التشبث بثقافتنا الهندية، وتحسين تقديرنا لذاتنا. على سبيل المثال، لا أعرف لماذا يشرب الهنود كوكاكولا في حين تنتج الهند عصير ليمون لذيذ الطعم يمكنهم تناوله». فهمت فكرته، لكن تساءلت لماذا اختار كوكاكولا وعد شربها خيانة للثقافة الهندية، وليس العمل -مثلاً- في شركة تستخدم في نشاطها اللغة الإنكليزية وتقدم خدماتها لعملاء غربيين. بدا جيمس غارقاً في التفكير، ثم قال: «في نهاية المطاف، أود العمل لمصلحة الفقراء في القرى. شكلنا جماعة في الشركة مهمتها

مساعدة النساء في القرى على تعلم صنع السلال. يوماً ما أريد أن أخصص وقتي كله لهذه المهمة».

حين راجعت ملاحظاتي عن حديثنا فيما بعد، فوجئت بأن جيمس كان -من جوانب عديدة- ممثلاً نموذجياً للجيل الجديد من الطبقة الوسطى الهندية - التي يتمتع أفرادها بدرجة عالية من المهارة والغنى والنظرة العالمية والانسجام مع الآخرين من مختلف الديانات والطبقات. في الوقت ذاته، تحدث كثيراً عن الحاجة إلى حماية الثقافة الهندية من الجوانب الأقل جاذبية برأيه للثقافة المعولمة - تفكك الأسرة، وعدم احترام كبار السن، والإفراط في النزعة الاستهلاكية، والتخلي عن القيم الدينية، وعبادة المال. كثير من الهنود يعدون الرأي القائل إن القيم الأخلاقية التقليدية للهند أفضل من القيم الأخلاقية الغربية، جزءاً من حكمتهم التقليدية. وهذا يبرز توكيداً هادئاً لكن مشبوب العاطفة لمعظم ما قاله جيمس. «أعتقد جازماً أن علينا حماية ثقافة الهند ومبادئها الأخلاقية. فبسبب الاستعمار دُفعنا إلى الشعور بالخجل من تقاليدنا التراثية. الآن نحن مستقلون ولم يعد لدينا ذريعة تبريرية. مصيرنا بين أيدينا»، كما قال جيمس.

في بعض الأحيان يبدو أسلوب الحياة الحديث في الهند مجرد طبقة أخرى متوضعة على طبقات قديمة، والحداثة مجرد إضافة إلى ما هو موجود فعلاً. يميل معظم الأوروبيين إلى التفكير بالحداثة بوصفها انتصاراً يتوج أسلوب الحياة العلماني: يتقلص عدد الذين يذهبون إلى الكنيسة بالتدريج، ويصبح الدين ممارسة للأقلية في أوقات الفراغ ومحصورة ضمن نطاق حياة المتعبدين الخاصة. لقد تحول الدين إلى فرع من فروع صناعة التراث، يحتفى به بسبب ما يتصل به من فنون العمارة والتاريخ لا نتيجة صلته الوثيقة بالحاضر. انطبق ذلك كله على معظم بلدان أوروبة في الأجيال القليلة الماضية. وفي استطلاعات الرأي اليوم، تعترف الأغلبية الساحقة من الأوروبيين إما بعدم الإيمان بالله، أو اتباع مذهب اللاأدرية. في أوروبة الماضي هو الماضي. لكن الماضي في الهند هو المستقبل أيضاً من جوانب عديدة.

لم تعد أوروبة المعيار العالمي الشامل التي تقيس المجتمعات الأخرى تقدمها وفقاً له. فيما يتعلق بالهند، تبدو الولايات المتحدة أقرب وأكثر صلة. إذ لم تعان الهند ولا الولايات المتحدة ما عانته أوروبة تاريخياً من الدين المفروض بالقوة من الدولة، باستثناء شكل اسمي (في حالة الولايات المتحدة) فرضته كنيسة إنكلترا قبل عام 1776. ونتيجة لذلك، يمتلك المجتمعان كلاهما تراثاً تقليدياً من الطوائف والملل والنحل الدينية المتعايشة والمتنافسة أحياناً في المجتمع المدني دون الاستفادة من رعاية الدولة أو المعاناة من اضطهادها. لقد أدت الطبيعة الاستبدادية للكنيسة الكاثوليكية في أوروبة إلى هجوم معاكس استبدادي ومطلق هو الآخر، أخذ أولاً شكل البروتستانتية لكنه تحول فيما بعد إلى صيغة إلحادية ومناهضة للأكليروس. تشترك الهند في قلة قليلة من هذه الدوافع لأن لها تاريخاً مختلفاً اختلافاً جذرياً. فماضيها مستمر وظاهر في حاضرها. وفي المناسبات القليلة في التاريخ الهندي حين حاولت الدولة الدعوة إلى دينها تلاشى جهدها بسرعة أو استفز ردة فعل عنيفة أجبرتها على التراجع.

على سبيل المثال، فرض الإمبراطور المغولي أورانغزيب في القرن السابع عشر الجزية على أهل الذمة، الذين مثلوا أغلبية السكان. وكان ذلك مخالفاً للتقاليد التراثية المسكونية (الجامعة للديانات كلها) التي اتبعها أسلافه. فكثير من حكام الهند المسلمين أظهروا احتراماً لتقاليد الهنود غير المسلمين وعاداتهم. فمثلاً، ترجم دارا شيكوه شقيق أورانغزيب (الذي قتله لأنه نافسه على العرش) الأوبانيشاد (سلسلة من الكراسات الفلسفية المتعلقة بالديانة الهندوسية) إلى الفارسية[2]. أما والد جد أورانغزيب، أكبر، فقد حاول دمج الإسلام والهندوسية وغيرهما من العقائد في دين جديد دعاه «الدين الإلهي»، لكن دون أن يحقق نجاحاً يذكر. ويزعم المتشددون الهندوس أن المسلمين المعادين للصور والرموز الدينية والأماكن المقدسة غير الإسلامية دمروا ثلاثين ألف معبد، لكن الباحثين المعتمدين لم يتمكنوا من إثبات سوى جزء يسير من هذا الرقم[3]. وحتى في هذه الحالة، كانت المعابد التي دمرت مرتبطة عادة بالأسرة الحاكمة التي انتهى حكمها[4]. وهذا تقليد اتبعته الأسر الحاكمة الهندوسية الجديدة بحذافيره. وبالمقابل،

تركت الجيوش التركية الإسلامية معابد كاجوراهو الإباحية الفاضحة في وسط الهند سليمة كما هي لأن أسرة كانديلا الحاكمة التي بنتها فرت من البلاد*.

كثيراً ما استخدم الحكام المسلمون الرموز الهندوسية لشرعنة حكمهم أمام الشعب. على سبيل المثال، نقل محمد بن توغلاك، الذي حكمت أسرته دلهي، الماء من نهر الغانج، أقدس نهر لدى الهندوس، إلى داولاتاباد في الجنوب، حين بنى عاصمة جديدة عام 1327[5]. والنقوش المعاصرة لا تحدد البيت الملكي بواسطة الدين بل عبر اللغة (التركية، أو الفارسية، أو الأفغانية). وكان من الشائع أيضاً في الأسر الحاكمة المسلمة أن تعمل على ترميم المعابد الشهيرة وإصلاحها وصيانتها. على سبيل المثال، جرى ترميم معبد جاغاناث الشهير في بوري في أوريسا أثناء الحقبة المغولية. وبسبب نفور أورانغزيب السافر من الهندوسية، ولأنه حاول توسيع حكمه ليشمل مناطق جنوب الهند، زرع بذرة تفكك الإمبراطورية المغولية وانهيارها. وحين استشعر أحد أبنائه ذلك، انضم إلى الثورة التي قادها ضده القادة الهندوس (من طبقة المحاربين). أما الفراغ الذي نجم عن انحطاط الإمبراطورية المغولية وضعفها فقد ملؤه البريطانيون بالتدريج.

تعلم البريطانيون من أخطائهم وعرفوا أن الانحياز الديني في الهند يمكن أن يفرز نتائج عكسية خطرة. وهذا أحد الأسباب الذي جعل نسبة المسيحيين الهنود لا تتجاوز 3% عام 1947 بعد أكثر من مئتي سنة من الحكم البريطاني (ومعظم هؤلاء أتوا من طوائف اعتنقت المسيحية قبل وقت طويل من بداية الحكم البريطاني). على عكس ما حدث في فيتنام، حيث كان ثلث الفيتناميين تقريباً يعتنقون الديانة المسيحية حين غادر الفرنسيون البلاد عام 1954، بعد أقل من قرن من استعمارهم لها. تساهل البريطانيون مع النشاط التبشيري المسيحي في الهند وقدموا الرعاية له أحياناً في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وإن لم يحقق نجاحاً كبيراً. ومع ذلك فإن

* معظم الكتيب الإرشادي الهندوسي التقليدي (كاما سوترا) الذي يوضح أوضاع الجماع الجنسي، منقوش على الجدران الخارجية للمعابد. في حين تلعب الأشكال الجنسية الأخرى، ومنها صور للخيول، أدواراً ثانوية على هذه المنحوتات الحجرية الفريدة من القرن الرابع عشر.

الجمعيات التبشيرية البروتستانتية اعتقدت أنها قادرة على انتشال «الوثنيين من عبدة الأصنام» من جهلهم بالجملة*.

بعد عام 1857، غيّر الحكم البريطاني في الهند سياسته من الدعم الفاتر للبعثات التبشيرية إلى رفضها صراحة. وعديد من المتمردين الذين شاركوا في «العصيان»، خصوصاً الجنود البرهميين من المقاطعات المتحدة، زعموا أنهم استفزوا بالشائعات التي انتشرت وقالت إن عليهم استخدام نوع جديد من الرصاص المشحم بدهن البقر. شائعات مماثلة عن دهن الخنزير ألهبت مشاعر الجنود المسلمين. وسبق الانتفاضة أقاويل انتشرت على نطاق واسع في الأفواج العسكرية وتحدثت عن خطط بريطانية رسمية لإجبار الهند على اعتناق المسيحية. لم تتأكد هذه الشائعات، لكن ما من شك في أن كثيراً من الجماعات التبشيرية البروتستانتية عاملت الهنود والثقافة الهندية بطريقة استفزت مشاعر السخط والاستياء هذه. وهكذا، اختار البريطانيون بعد قمع العصيان توكيد استمرارا حكمهم ضمن التاريخ الهندي عبر إحياء عديد من الجوانب والملامح الطقسية للمغول، ونقل العاصمة في نهاية المطاف إلى دلهي (من كالكوتا).

حتى شكل العبادة في عديد من الطوائف المسيحية والإسلامية في الهند اليوم، يبدو أكثر انتقائية وتسامحاً من ذلك الذي يمارسه إخوانهم في الدين في معظم أرجاء العالم الأخرى. ولهذا مضامين إيجابية ومقتضيات سلبية في آن. على الجانب الإيجابي، تُستمد النزعة إلى قبول فكرة وجود سبل متعددة إلى الله من التراث الهندي الطويل القائم على التسامح بين الأديان. أما على الجانب السلبي فإن الطبقات مازالت تقوم بدور مهم في تقسيم الأبرشيات المسيحية (والطوائف الإسلامية) وفقاً لديانة الميلاد. زار سومرست موم ذات مرة مستعمرة غوا البرتغالية (في عام 1961 عيل صبر نهرو من البرتغاليين وضم القطاع إلى الهند). وعقد صداقة مع راهب كاثوليكي، اعتنق أسلافه الكاثوليكية

* ما زالت بعض الجمعيات البروتستانتية الغربية تعتقد بضرورة هداية الهند إلى المسيحية. أما الأساليب –التي عدها كثير من المراقبين مهينة ثقافياً– التي استخدمتها مختلف الجماعات التبشرية المعمدانية في المناطق القبلية في الهند وفي الولايات الشمالية الشرقية، فتبقى محل جدل خلافي. والجدير بالذكر أن فيرير إلوين، الذي عينه نهرو مسؤولاً عن مناطق شمال شرق الهند، وصف المعمدانيين بأنهم «مسيحيو منظمة المتطوعين الوطنيين»، وكانت له أسبابه الوجيهة في ذلك.

بواسطة البرتغاليين. وكتب يقول: «شعرت أنه ما يزال فيداني [ينتمي إلى الهندوسية التقليدية]، على الرغم من أربعمئة سنة من الكاثوليكية وراءه»[6]. في عام 2004، زرت أنا وزوجتي منزل كاتبة كاثوليكية معروفة من غوا لتناول الشاي. كانت قد انتهت للتو من تجديد بيت أسلافها الجميل، الذي بني على الطراز البرهمي التقليدي الشائع في المنطقة. سألتها بسذاجة هل تجري أي دماء برتغالية في أسرتها. فقالت: «لا أبداً. فأسرتي برهمية».

وفقاً للتقديرات، فإن زهاء 70% من المسيحيين الهنود أتوا من الطبقات الدنيا أو من أصول قبلية [7]. وعلى وجه العموم، لا يسمح لهم بنسيان جذورهم. ويعود جزء من السبب إلى أن اعتناق المسيحية (والإسلام) حدث بصورة جماعية، حيث تتحول إلى الدين الجديد طبقة فرعية برمتها، لا بشكل فردي. وبدلاً من النجاة من إسار الطبقة، تضاف إلى هؤلاء لاحقة تدل على طبقتهم: «المسيحيون الداليت» أو «المسلمون الداليت». في مناطق الهند الحضرية، أصبحت هذه التصنيفات أقل أهمية، لكن معظم الأقليات لم تنضم بعد إلى الطبقات الوسطى الحضرية. في كل طائفة مسيحية تقريباً تنتمي قمة الهرم الكنسي إلى الطبقة العليا. في ولاية تاميل نادو، أظهرت دراسة أجريت حديثاً أن 63% من الكاثوليك هم من الطبقات الدنيا، في حين لا يتجاوز عدد الرهبان الكاثوليك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا 3% [8]. وبالمثل، تفرض قواعد الطبقة العليا المتعلقة بالتنجيس والتلوث حظر دخول النساء المسيحيات إلى الكنيسة أثناء الحيض أو النفاس. وفي حالات عديدة، حتى في غوا، تخصص للكاثوليك الداليت كنائس مستقلة ومقابر منفصلة. كان سومرست موم على صواب فيما يبدو.

يجب البحث عن النزعات والاتجاهات التقدمية فيما يتعلق بالطبقات داخل الهندوسية، وذلك على الرغم مما يحدث على الساحة السياسية. ومع زيادة السكان الحضر في الهند وانتشار التقانة الجديدة، مثل التلفزيون والإنترنت، وبدء تأثيرها في أشكال العبادة، تصبح الهندوسية أقل انقساماً وتشظياً. فعبر طرق عديدة -ولأول مرة في تاريخها- تتحول الهندوسية إلى دين جماهيري موحد. على سبيل المثال، تحتفل الطبقات كلها في شمال الهند الآن بيوم «كاروا شاوث»، حيث تصوم الزوجات فيه

لأزواجهن تعبيراً عن حبهن وإخلاصهن، وعيد «راخي»، حيث تربط الأخت خيطاً حول معصم أخيها لتنقل إليه حبها (كلا العيدين من المهرجانات التقليدية للطبقة العليا في شمال الهند). وكثير من الطبقات الدنيا تحاكي الطبقات العليا عبر الاحتفال بطقوس وصول الأبناء إلى سن البلوغ، حيث يربط خيط مقدس على معاصمهم قبل سن الحلم. ويعد البراهمة هذا الاحتفال مولداً ثانياً، ولهذا السبب يقال أحياناً إن أفراد الطبقات العليا «ولدوا مرتين». إضافة إلى ذلك كله، هنالك الآن كثير من الرهبان الذين لا ينتمون إلى طبقة البراهمة.

ونتيجة لذلك، تتحول الهندوسية -أو على الأقل الهندوسية التي تمارس في المدن- إلى دين معياري (موحد). كثيراً ما علق الأجانب على العمارة الفريدة للمعبد الهندوسي التقليدي. فخلافاً لمعظم الديانات الأخرى، يفتقد المساحة العامة التي يتجمع فيها المتعبدون. لأن الهندوسية التقليدية لا تسمح باجتماع المصلين والمتعبدين معاً: فهي ديانة طبقات مختلفة. والمعبد الهندوسي المعياري ليس له سوى غرفة داخلية صغيرة، أو قدس الأقداس، حيث يقبع الإله، وهي مفتوحة للطبقات المؤهلة فقط. لكن المعابد الجديدة للطوائف الهندوسية الحضرية المتنامية، مثل طائفة سوامين، أو حركات الإصلاح الديني التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر («نهضة البنغال»)، مثل راماكريشنا، بنيت مع مساحات مفتوحة واسعة ليتعبد الناس جماعياً. فضلاً عن ذلك، يمكن للناس الآن بمجرد فتح جهاز التلفزيون أن يتعبدوا كأنهم جماعة مؤمنة واحدة. ففي العقد الأخير شهدت الهند انتشاراً واسع النطاق للمعادل الهندي لمحطات «التبشير التلفزيوني» الكبلية الأمريكية. وخلافاً للعمارة الاستبعادية إذا جاز التعبير للمعابد، فإن «القنوات الدينية» استيعابية بصورة جريئة، لأن الهدف الرئيس هو مضاعفة عدد المشاهدين إلى أقصى حد. الهندوسية تعبر أيضاً الحدود بين الأقاليم والولايات. وأعياد مثل ديفالي وهولي، اللذين انحصر الاحتفال بهما تقليدياً في شمال الهند، يمتدان الآن ليشملا معظم أرجاء البلاد.

تساعد التقانة دون ريب في جعل الممارسة الدينية الهندوسية وطنية تعم البلاد كلها. فالهندوسية التي تحظى بالشعبية والانتشار في عموم الهند اليوم تأتي من التواريخ

القديمة للآلهة الشعبية، مثل شيفا ورام وكريشنا وفيشنو، التي كتبت بعد معظم النصوص الهندوسية الكلاسيكية بعدة قرون. كما أن الأعياد التي تحتفل بالآلهة الأقل منزلة، مثل هانومان (الإله القرد) وغانيش (إله نصفه فيل) تنتشر عبر أنحاء الهند*. ويتنامى أيضاً التيار الرئيس السائد من الهندوسية التي وصفها توماس مان بأنها «متاهة شاملة جامعة للحيوانات والبشر والآلهة»[9]. في الهند، الحداثة والدين يتقدمان معاً، يداً بيد في بعض الأحيان. صحيح أن ذلك ربما لا يتفق مع التوقعات البدهية (خصوصاً في نظر الأوروبيين)، لكن الاثنين لا يتناقضان.

من الأسباب التي تجعل كثيراً من أفراد النخبة المثقفة في الهند يشعرون بالتناقض والازدواجية تجاه بالحداثة، أن موجة الثروة الجديدة والتقانة الحديثة في السنوات الخمس عشرة الماضية فاقمت على ما يبدو بعض التقاليد غير المستساغة. ففي مناطق كبيرة من شمال وغرب الهند يتسع ما يسمى بـ«الفجوة الجنسية» بين الذكور والإناث بصورة حادة. إذ كان المعدل الوسطي لولادات الإناث مقابل الذكور في الهند هو 945 إلى 1000 عام 1991. وبحلول عام 2001، تراجع إلى 927 إلى 1000 [10]. في بعض مناطق الهند، خصوصاً في الولايات الجنوبية، تبقى النسبة بين الجنسين متعادلة تقريباً. لكن في مناطق شمال غرب وشمال الهند انخفضت النسبة إلى معدلات تثير القلق: في غوجارات لا تتجاوز 900 أنثى لكل 1000 ذكر؛ في البنجاب تقل نسبة الإناث عن 800. المعدل في الغرب هو 1050 ذكر لكل 1000 أنثى[11]. تعد ولايتا البنجاب وغوجارات من أغنى الولايات الهندية وشهدت كل منهما أسرع زيادة في الدخل المتاح للإنفاق منذ بدأ الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينيات، لكنها سجلت أسرع انخفاض في عدد المواليد الإناث. نسب الإناث إلى الذكور في أفقر الولايات، مثل بيهار، تظل أفضل منها في أغناها، وشهدت تحسناً طفيفاً في السنوات القليلة الماضية. في مناطق عديدة من الهند، تمثل نسبة جنس المواليد مقياساً بشعاً ومرعباً للتقدم الاقتصادي. وعلى نحو مشابه، انتشرت عادة المهر

* الاحتفال السنوي الذي يطوف فيه موكب الإله غانيش في الشوارع قبل أن يغطس في البحر حديث العهد نسبياً، حيث بدأ عام 1905 على يد الزعيم القومي تيلاك. انطلق الاحتفال في مهاراشاترا، ويحظى بأكبر شعبية في مومباي، لكنه ينتشر إلى باقي أجزاء الهند.

obeikandl.com

على نطاق واسع في أغنى الولايات، حيث تطلب عائلة العريس «تعويضاً» ابتزازياً متزايداً عن عبء قبول أنثى في العائلة. وبالنسبة لكثير من أبناء الطبقة الوسطى الجديدة في الهند، تمثل البنت احتمالاً أكيداً لزيادة المصاريف والنفقات.

تسأل إحدى الدعايات التلفزيونية في ولاية غوجارات: «هل تقتل ابنتك؟». أطلق هذه الحملة الدعائية الجريئة أمارجيت سينغ، وزير الصحة في الولاية، الذي قال لي إنها أكثر المهمات التي أداها إثارة للهم والغم. فمن المحظور في الهند منذ عام 2001 إجراء فحص للمرأة الحامل لتحديد جنس الجنين. لكن لأن من غير العملي حظر إجراء فحص الحمل، فإن من المستحيل عملياً تطبيق القانون. ثمة إدانة واحدة فقط حتى الآن. لكن وفقاً للتقديرات فقد خسرت الهند أربعين إلى خمسين مليون أنثى من مواليدها. فالتخطيط بالأمواج فوق الصوتية زهيد التكلفة (150 روبية). في حين تكلف عملية الإجهاض 10 آلاف روبية. «بعض التراجع في نسبة الإناث سببه قدرة مزيد من الناس على إجراء فحوص تحديد جنس الجنين ودفع تكاليف عمليات الإجهاض»، كما قال أمارجيت سينغ. وأضاف: «ولذلك يرجح أن لدينا نسبة أقل من وفيات الأطفال ونسبة أعلى من قتل الأجنة». وعرض مخططاً بيانياً يظهر أكثر المناطق تضرراً في غوجارات. في بعض أجزاء الولاية، تقل النسبة عن 800 أنثى لكل 1000 ذكر. والعائلات في هذه المناطق «تستورد» الآن الفتيات من أجزاء أخرى من الهند لتزويج كل منهن إلى عدة أزواج في وقت واحد - في العادة يشترك في جماع العروس المنكودة ثلاثة أو أربعة أشقاء. والزوجات اللاتي يستوردن محرومات من أي مكانة أو احترام ويعاملن مثل العاهرات والبغايا. وهؤلاء يتخلصن دون شك من الجنين إن كان أنثى، مما يفاقم المشكلة. أمل سينغ بأن تتلاشى أزمة جنس المواليد في الولاية تدريجياً وذلك مع تكيف ذهنية الناس مع العالم الحديث: «الحل يكمن بتعليم الفتيات إلى أعلى مرحلة ممكنة. وهذا سيبدأ مع إدراك الناس بأن لبناتهم قيمة اقتصادية في الاقتصاد الحديث».

من الطبيعي أن تتفاقم المشكلة في القرى. فبالنسبة لمعظم القرويين تظل الفرص الاقتصادية والمرونة الاجتماعية التي يعرضها أسلوب الحياة الحضري والاقتصاد الجديد

احتمالاً بعيد المنال. فمازال الزواج المرتب مسبقاً والأمية الجهل هو المعيار السائد. وتشير التقديرات إلى أن معدل سن الزواج في الهند هو الأقل في العالم، حيث يظل زواج الأطفال مهيمناً ومنتشراً على نطاق واسع في الأرياف خصوصاً في الشمال. ووفقاً لأحد التقديرات فإن نسبة 15% من البنات في أفقر ولايات الهند الخمس يتزوجن في عمر العاشرة أو قبله[12]. ومن الواضح أن ذلك كله تقريباً يحدث في القرى. ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة في القرى تبلغ ضعف نسبتها في المدن.

مثلما رأينا في الفصل الثالث، تتنامى ظاهرة «السنسكرتة»، حيث تحاكي الطبقات الدنيا قيم الطبقات العليا وعاداتها. وكثير من الطبقات العليا عدت البنت تقليدياً عبئاً ثقيلاً واستنزافاً مالياً، لذلك تتفاقم المشكلة مع الحراك الارتقائي للطبقات الأخرى التي لم تمارس عادة المهر. «إنها توليفة مهلكة تجمع القيم القديمة والثروة الجديدة – خمر معتق في زجاجات جديدة»، على حد تعبير أمارجيت سينغ. كما أصبحت الطبقات الدنيا المرتقية أكثر مادية. واليوم، من الأمور العادية أن تطلب عائلة العريس سيارات، أو غسالات، أو حتى «البطاقة الخضراء» (رخصة إقامة وعمل تمنحها الحكومة الأمريكية) مهراً. وهذا يفسر النزعة الغريبة على ما يبدو لدى كتاب الأعمدة الصحفية الهنود إلى تحميل مسؤولية لعنة زيادة المواليد الذكور، ولعنة غلاء المهور (المتلازمتين) على عاتق القيم الاستهلاكية الغربية، وإن لم يوجد أي منهما في الغرب.

وبالمقابل، فإن معظم النخبة المتعلمة التي تنتمي إلى الطبقات العليا تخلت عموماً عن عادة المهر. فبناتها يذهبن إلى الجامعات، ولذلك أصبحن مستقلات مالياً. لكن هذا لا يصدق على الطبقات العليا كلها في أرجاء الهند كافة. على سبيل المثال، تعاني فرص البقاء للبنات اللاتي يولدن في طائفتي جاين وماروارى، وهما من النخب التجارية في غوجارات وغيرها، تدهوراً مستمراً. فأفراد طائفة الجاين، الذين يهيمنون على تجارة غوجارات، ملتزمون التزاماً صارماً بالطعام النباتي (الطائفة فرع من الهندوسية). ويمكن تمييز المتشددين والمتزمتين منهم على الفور من القناع القطني الأبيض الذي يضعونه على وجوههم لتوقي احتمال ابتلاع حشرة طائرة. في عام 2001، بلغ معدل

الإناث إلى الذكور في الطائفة 878 لكل ألف، وذلك وفقاً لأمارجيت سينغ. وبحلول عام 2003، انخفضت النسبة إلى 848 لكل ألف ذكر. «تخيل! هؤلاء الذين يتبعون ديناً يحرم عليهم إلحاق الأذى بذبابة أو بميكروب، يقتلون 15% من بناتهم [بالإجهاض]. كيف يمكن تفسير ذلك؟»، كما قال.

تعد ولاية غوجارات لغزاً محيراً. فعلى الصعيد الاقتصادي ربما تكون أكثر أجزاء الهند تأثراً بالعولمة. والملايين من سكانها لهم عائلات مقيمة في بريطانية والولايات المتحدة وغيرهما. لكن عند الحكم عليها وفقاً لنسبة الجنس، الذي يعد أفضل مقياس بالتأكيد، يبدو وضع المرأة في حالة من التدهور المتزايد سنة بعد أخرى. وعلى مستوى أكثر سطحية، مازال الفصل بين الجنسين أمراً روتينياً مألوفاً في حفلات العشاء مثلاً في غوجارات. حضرت عدة حفلات تعارف جلس فيها الرجال وقامت النساء بخدمتهم ثم انتظرن حتى فرغوا من طعامهم ليتناولن الفضلة. وفي إحدى الحفلات الهندية التي أقيمت في الفلبين، أصرت زوجتي (التي تنتمي إلى أسرة نصفها من غوجارات) على الانضمام إلى الرجال في غرفتهم المنفصلة. واتخذت أنا ذلك ذريعة للانضمام إلى النساء. أما الرجال فقد عدوا الأمر مكافأة مضاعفة.

تعد غوجارات أيضاً، مثلما رأينا في الفصل الرابع، أكثر الولايات تعصباً للهندوسية. من الاتهامات الموجهة إلى المسلمين أن الإسلام متحيز ضد المرأة. لكن معدل جنس المواليد في غوجارات أسوأ منه في كثير من البلدان الإسلامية، ومنها باكستان وبنغلاديش. ومن الصعب العثور على مقياس أفصح في التعبير عن التحيز الجنسي من التساهل مع الإجهاض الانتقائي الجماعي. رينوكا باتوا قابلة قانونية في أحمد أباد بولاية غوجارات، تركت وظيفتها في المستشفى لتعمل في جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص، وهي نقابة عمالية ضخمة للنساء، يبلغ عدد أعضائها 600 ألف امرأة يعملن في القطاع غير الرسمي (وغير المنظم)، حيث يصنعن عيدان البخور والسجائر المحلية والأنسجة. تعلم النقابة عضواتها تقدير قيمة بناتهن. ومع أن الكل يعرف آراء باتوا، إلا أنها مازالت تتلقى اتصالات هاتفية من أشخاص يطلبون أن تدلهم على العيادات التي تجري عمليات

الإجهاض للتخلص من الأجنة الأنثوية. «تلقيت اتصالاً من حماة ماروارية [طبقة التجار القادمة أصلاً من ولاية راجستان] فاحشة الثراء منذ مدة. وبعد أن فكرت قليلاً أعطيتها رقم العيادة لأنني أعلم أن الكنة المسكينة سوف تعاني الأمرين إذا لم يسمح لها بالإجهاض. فأفراد هذه الطائفة حريصون بوجه خاص على إنجاب الأبناء الذكور ليرثوا تجارتهم من بعدهم». وكان العريس قد تلقى سيارة مرسيدس ورحلة إلى سويسرا مهراً للزواج من الشابة المسكينة التي كانت ستجري عملية الإجهاض.

اعترفت باتوا، المرأة الخمسينية المبتهجة ذات الضحكة الأوبرالية، قائلة: «الأمر صعب علي. فأنا أؤمن بحق المرأة في الإجهاض، لكن من المقلق معرفة الأسباب، والحموات عادة أسوأها. فقد كن ضحايا ذات يوم وأصبحت الآن مذنبات بممارسة ما تعرضن له». عانت باتوا، التي زينت غرفة الجلوس في منزلها بصورة مفرحة لكريشنا وهو يلعب مع العجلات تجسد الاحتفال بالمرحلة الشهوانية من حياة الإله الشاب، تجربة مباشرة لهذا التحيز ضد البنات. «في عام 1972، عندما ولدت ابنتي، جاءت حماتي إلى غرفتي في المستشفى وقالت: (لقد ولدت حجراً). وكأنني ارتكبت جريمة. لكنني لم أشعر بالذنب. وقال زوجي (لن أعصي والدي)، فطلقته. دفعت الثمن لأن المجتمع مازال لا يقبل المطلقات، لكن ذلك أفضل شيء فعلته في حياتي».

قالت باتوا إن الوضع يتحسن بالنسبة للجيل الجديد من النساء المتعلمات، وكثير منهن بدأن الدفاع عن أنفسهن، لكنهن مازلن أقلية في وجه حشود الطبقات الدنيا التي تحاكي عادات وقيم الطبقات العليا. «المجتمع ما يزال متحيزاً ضد المرأة. والتحيز الجنسي يؤدي مباشرة إلى تحديد جنس المواليد»، كما قالت. ثم عبرت عن ازدرائها للقيم الأخلاقية التقليدية، وشبهت الجنسانية (النشاط الجنسي) بكمية ثابتة من الماء: إذا انسدت قناة فلابد أن يجد الماء أخرى. «إذا قمعت مشاعر الجنسانية لدى المرأة فلن تمتع زوجها. لذلك سيبحث الزوج عن المتعة في مكان آخر. فأي أخلاق هذه؟». في هذه الأثناء، تتحول جنسانية المرأة المكبوتة إلى حب لابنها، وهذا سيفاقم استياءها من الكنة التي ستستولي في نهاية المطاف على حب ابنها وعاطفته. لا أستطيع إثبات ذلك كله بالدليل والبرهان، لكنه يستحق الذكر.

ويبدو المجتمع الهندي ككل أكثر تقبلاً لموضوع الجنس مقارنة بحاله في الماضي. لكن ذلك لا يعد بالضرورة مؤشراً على تمكين النساء. أصبحت أفلام بوليود السينمائية، التي صنعت دوماً أشهر المشاهد الراقصة في العالم، أكثر مجوناً في العقد الأخير. وفي كل يوم تحتشد الصحف بصور لراقصات مثيرات للغرائز الجنسية، كأولئك اللاتي يظهرن في أشد الرقصات إثارة في أفلام بوليود، دون أن يكون لها أي علاقة بموضوع الفيلم. وتروج الصحف والمجلات أيضاً فكرة أن الإباحية الجنسية هي الآن الأسلوب العادي لحياة الطبقات الوسطى. تحت أي ظرف يعد ذلك مقياساً مثيراً للجدل لاستقلالية المرأة. لكنه أيضاً أمر مبالغ فيه إلى حد بعيد. فالمجلات الجادة كما هو مفترض التي قادت هذه النزعة تستخدم منهجية استطلاعات الرأي التي تكون عادة مثار جدل وخلاف: معظمها لا يشمل أكثر من مئة أو مئتي شخص، من سكان المدن عادة ومن الناطقين بالإنكليزية عموماً. لكنها تظهر على أغلفتها عناوين مثل: «سبعة من كل عشرة من سكان دلهي يقولون إن الأفلام الإباحية مفيدة للجنس»[13]. والاستطلاع المفضل لدي ظهر في إحدى المجلات الرائدة عام 2005. فوفقاً للمجلة، لا تعرف سوى نسبة 27% من النساء نشوة الجماع. وفي الإطار المجاور قالت 47% من النساء إنهن خبرن نشوة الجماع عدة مرات[14].

استطلاعات الرأي هذه موارد ضرورية للمطبوعات في شتى أرجاء العالم، لكنها في الهند تكشف عن نزعة إلى الخلط بين المجتمع الخليع (المبالغ فيه) والمجتمع الليبرالي. لا بد أن تلتقي في الهند بشابة ترتدي أحدث الثياب، وتذهب إلى النوادي الليلية، وتواعد الشبان، مثل نظيراتها في الغرب تماماً. لكن حين تسألها هل تختار زوج المستقبل، تجيب عادة بأنها ستترك القرار إلى والديها. عالم الاجتماع ديبانكار غوبتا يدعو ذلك «التسمم بالغرب»[15]. ويعني به النزعة إلى تبني عادات الغرب الاستهلاكية والاعتقاد بأن هذا هو معنى الحداثة. وربما يكون هذا ما في الأمر. صحيح أن نسبة حمل المراهقات في الهند أقل منها في بلدان مثل بريطانية والولايات المتحدة. لكن الهوة الواسعة التي تفصل بين أساليب حياة الطبقات المستهلكة في الهند وقيمها وبين الطبقات الأخرى تؤدي إلى توتر اجتماعي يشبه برأي غوبتا المجتمع الإيراني تحت حكم الشاه في السبعينيات (مع أن غوبتا لا يتوقع بالتأكيد اندلاع ثورة في الهند).

تعرض بوليود والفروع الأخرى من صناعة السينما الهندية، مثل السينما الناطقة باللغة التاميلية، أدلة تفسيرية أكثر دقة لغموض موقف المجتمع من جنسانية المرأة. فالفيلم البوليودي النمطي عبارة عن خلطة من المداعبات الراقصة البديعة، التي تعجب جمهور الرجال، وخاتمة محافظة توافق عليها الأمهات والزوجات. من أشهر الأفلام التي حققت أعلى المبيعات في شباك التذاكر فيلم «قلبي يريد»، الذي يظهر شاباً يقع في غرام مطلقة تكبره في العمر. ومعظم الأحداث والمشاهد المثيرة للغرائز وقعت قبل أن تمرض وتموت. ليختتم البطل الفيلم مع شابة في مثل عمره. ولأن الفيلم يتعاطف مع المطلقة فقد احتفى به المشاهدون لأنه يكسر أحد المحرمات في المجتمع الهندي.

ثمة فيلم آخر (ليس كلاسيكياً إلى هذا الحد) عنوانه «صديقة حميمة»، استفز دون سبب مقنع مشاعر الجماعات الهندوسية اليمينية التي دعت إلى مقاطعته في أرجاء الهند كافة. تدور قصة الفيلم حول امرأة سحاقية تمضي وقت فراغها في توجيه الضربات إلى الرجال في جلسات تدريبية على رياضة الركل واللكم، وتغوي صديقتها المدمنة على الكحول التي لا تشك بأمرها. لكن خطيب الصديقة الذي يتمتع بأخلاق قويمة أدرك شذوذ المرأة فواجهها في عراك عنيف كاد يقتل فيه، لكنه انتصر في نهاية المطاف. ليظهر المشهد الأخير الزوجين الهندوسيين التقليديين يزوران قبر المرأة السحاقية (المسيحية). لا تعد السيناريوهات المنطقية المقنعة من علامات بوليود المميزة. «بوليود خبيرة في جمع النقيضين: الاحتفاظ بالكعكة والتهامها. فهي تظهر بعض الواقعية لكنها في النهاية تعارض السلوك الواقعي».

تتوقع الهند من ممثلاتها أن يكن مثيرات جنسياً ومحافظات في آن معاً. وحين تتزوج ممثلة شهيرة ينتظر منها أن تعتزل المهنة. وهذا ما تفعله دوماً تقريباً. في بعض الأحيان، مثلما ما حدث مع هيما ماليني أو جايا باكشان، تعود الممثلة إلى السينما في مرحلة لاحقة من زواجها لتلعب دور الأم، أو الحماة الطيبة لكن الصارمة. في حالات قليلة، مثل حالة ديمبل كابابديا، التي تزوجت ممثلاً، تعتزل الممثلة، ثم تطلق زوجها، لتعود إلى الشاشة وتصبح رمزاً جنسياً مثيراً، وتنال فرصة ثانية. لكن هذه مجرد استثناءات.

التيار السائد في السينما الهندية ينتمي إلى مدرسة الجمال لا الدراما. فمن المنتظر أن تكون النجمات اللامعات جميلات أولاً وقبل كل شيء، ثم بارعات في الرقص، وتمثيل المشاهد بالساري اللصيق. أما إذا برعن في التمثيل فهذه ميزة إضافية، لكن ليست شرطاً ضرورياً. عليهن إثارة الخيالات الجنسية دون أن يتجاوزن الخطوط المحددة بدقة للسلوك المقبول اجتماعياً.

زرت ذات يوم مدينة السينما في مومباي، وهي موقع ممتد على مساحة 517 فداناً قرب متنزه راجيف غاندي الوطني. بنيت المدينة عمداً قرب دغل، حيث لا يمكن لفيلم هندي أن يكتمل دون مشهد أو مشهدين راقصين في الغابة، أو أغنية يغنيها عاشقان على جسر حجري فوق نبع ماء. أخذوني لرؤية مشهد كان يصور هناك. فتاة ترتدي ثوب سهرة يداعبها حبيبها (بل يضايقها!) في ظل شجرة كبيرة. انتهى تصوير المشهد، وتوجهت الممثلة الشابة على الفور نحوي وقالت بأسلوب مباشر وفظ تقريباً: «هل تريد إجراء مقابلة معي؟».

تبين لي أن شابانا سلطان في الحادية والعشرين من العمر، ولدت ونشأت في طرابلس (عاصمة ليبيا) حيث كان والدها طبيباً مختصاً بجراحة العظام. حلمت دوماً بأن تصبح ممثلة في بوليود وكان هذا أول فيلم لها. قالت: «لا أشعر بأي توتر. أحب الكاميرا». أما والدها، الذي لم يترك ابنته تغيب عن نظره لحظة واحدة («حتى الشباب لم يعودوا بمأمن في بوليود»، كما قال)، فقد ناولني باعتزاز ملف شابانا. الملف ضم سلسلة من الصور لابنته في أوضاع وأثواب مختلفة - ملابس سهرة غربية، ولباس مثير للسهر في المراقص، وساري لصيق مثير، وآخر أكثر احتشاماً.. لم أجد كلمة مكتوبة واحدة في الملف، ولا حتى اسم الممثلة. قالت وكأن ذهنها قد شرد: «لا أعرف لماذا اختاروني لهذا الدور. لم يختبروني حتى فنياً؟ حين كنت أغادر المكان لحق بي والدها وهو يمسك ورقة صغيرة. «هذا رقم هاتف شابانا النقال، إن أردت أن تتابع المقابلة».

هناك فضيحتان تفجرتا منذ مدة قريبة توضحان ما هو متوقع من ممثلات السينما في الهند. من ألمع نجمات مومباي كارينا كابور، التي يعشق المشاهدون في شتى أرجاء

الهند رقصها المثير ووجهها الطفولي. وعلى شاكلة زميلاتها النجمات، لم تتبادل القبلات مع أي ممثل على الشاشة. وباستثناء حالة أو اثنتين سلطت عليهما الأضواء، ما يزال تبادل القبلات من المحرمات في أفلام بوليود السينمائية. لذلك حين التقط أحد المعجبين الفضوليين صورة ضبابية بهاتفه النقال لكارينا وهي تقبل صديقها وزميلها الممثل شهيد كابور (لا تجمعهما صلة قرابة) في حفلة في مومباي، علت ضجة صاخبة. أنكرت كارينا أن تكون الصورة الرقمية لها: «لست من هذا النوع من الفتيات. أنا من عائلة شهيرة وأحافظ على اسمها»، كما قالت. وفي حالة أكثر جدية وخطراً، استفزت ممثلة أخرى اسمها كوشبو (تمثل في الأفلام التاميلية) غضباً عاماً عارماً عام 2005 حين قالت لأحد الصحفيين الذي أجرى لقاء معها إن ممارسة الجنس قبل الزواج لا يعد خطأ. اجتاحت ولاية تاميل نادو مظاهرات غاضبة، وزعم المحتجون أنها أهانت الثقافة التاميلية وشوهت سمعة المرأة التاميلية. فاضطرت الممثلة المضطهدة، التي اعتقلتها الشرطة مدة وجيزة، إلى الاختباء. وكانت كوشبو قبل هذه الحادثة مشاركة ناشطة في حملة مكافحة فيروس العوز المناعي البشري – الإيدز بهدف تسليط الضوء على مزايا الجنس الآمن*. وأجبرت هي أيضاً على إصدار بيان قالت فيه: «حتى في الأفلام، لم أقبل أدواراً تسيء إلى صورة المرأة. أكن احتراماً كبيراً للتاميليين، خصوصاً النساء منهم. وإذا جرحت ملاحظاتي مشاعر أحد، فأنا أعتذر. أنا معكم وسأبقى معكم».

لا ينتظر من أفلام بوليود أن تكون واقعية. ويشتكي مخرجو الأفلام بمرارة من أن التمويل/ والحيز المتاح للأفلام التي تتصدى «للواقع الاجتماعي» في الهند، أو حتى للمشكلات في الريف، لم يعد لهما وجود. وكثير من الأفلام التي يزعم أنها تصور في الهند تصور في واقع الأمر في المنتجعات الفاخرة في موريشيوس أو حتى سويسرا، حيث تشبه المناظر كشمير. قال لي ديف بينيغال: «حين نعد فيلماً عن الواقع الاجتماعي في الهند، يقول الممولون: (لا نريد فيلماً وثائقياً، بل تمثيل فعلي)». في الخمسينيات والستينيات، في أعقاب استقلال الهند، باعت بوليود حلم التطوير والتحديث: كثيراً ما صورت الأفلام في أرياف الهند وعرضت أبطالاً يكافحون ضد شرور الإقطاع. أما اليوم

* سوف نعاين في الخاتمة تفاقم مشكلة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز في الهند.

فيمكن وصف بوليود بطريقة أكثر دقة بأنها ذراع قطاع السلع الاستهلاكية. الصيغة المعاصرة -التي تجاهلت الأرياف الهندية، حيث يعيش ثلثا السكان إلى الآن- تراعي أذواق الطبقات الاستهلاكية الجديدة.

بمحض الصدفة، تزامنت جولتي في مدينة السينما مع وجود أميتباه باكشان، أشهر نجوم الهند، الذي احتفت بعيد ميلاده الثاني والستين عشرات الملاحق في الصحف الهندية. كنت أجري مقابلة مع سانجيفاني كوتي، المسؤولة (الحكومية) عن مدينة السينما، حين اندفعت مساعدتها لتقول: «السيد باكشان مستعد الآن». سألت: «مستعد لماذا؟». «لإجراء مقابلة معك». يعد لقاء باكشان في بوليود شبه مستحيل. لم أطلب مقابلة باكشان، لأنني لم أعلم بوجوده أصلاً في مدينة السينما، ولو فعلت، لتطلب الأمر أسابيع من المراسلات والفاكسات مع وكالات العلاقات العامة لضمان بصيص أمل بلقائه. اندفعنا في موكب من السيارات بقيادة سيارة كوتي الرسمية («الأمباسادور») إلى الموقع. ومثل معظم ما يصوره باكشان، كان الفيلم تجارياً. فأينما كنت في الهند وأغمضت عينيك ثم رميت سهماً فلابد أن تصيب لوحة ضخمة يظهر فيها باكشان بلحيته الرمادية المميزة. لم تضعف شعبية النجم الشهير ولا توق الجماهير إلى رؤيته رغم ظهوره في عديد من الدعايات الإعلانية لبيبسي كولا، وشوكولا كادبري، وأقلام باركر، وسيارات ماوري. في هذه المناسبة في الذات، كان يصور فيلماً دعائياً لسلسلة من الأغذية الصحية.

مع أننا كنا على طرف الدغل والحرارة تتجاوز ثلاثين درجة مئوية، لبس باكشان طاقية من الصوف تغطي الرأس والعنق. ووضعت وراءه آلة تنفث ضباباً اصطناعياً. كان المشهد شتائياً على ما يبدو. سألت كوتي، وقد بدت مرتبكة في حضور الأسطورة الحية: «هل ترتدي هذه [القبعة] للمشهد خصيصاً؟». أجاب النجم الشهير «أجل يا سيدتي» مشدداً على اللفظة الأخيرة. كانت المقابلة وجيزة ومكثفة. قلت: «كثير من المخرجين يقولون إن بوليود تتجاهل وقائع الهند وحقائقها». قال باكشان بالنبرة ذاتها: «أجل، بالطبع. هذه تدعى السينما الهروبية. لماذا يدفع المشاهد المال لرؤية فيلم يعرض الفقر حين يرى الفقر في حيه السكني كل يوم؟ الناس لا يريدون ما يذكرهم بالمكان الذي يعيشون فيه». سألته: «هل ترغب في العمل في أفلام تذكر الناس بالمكان الذي يعيشون

فيه؟». «لا أرى منطقاً وراء ذلك. لن يدفع أحد ماله لمشاهدة فيلم مثل (على الواجهة البحرية)». ثم أنهى المقابلة بعد ذلك بقليل.

ربما يكون أوضح مظهر من مظاهر الحياة الاستهلاكية في الهند اليوم حفلات الزفاف، التي تتصل بعلاقة متبادلة مع بوليود (والعكس صحيح). قالت لي فاندانا موهان، صاحبة أنجح شركة لإعداد مراسم الزفاف في نيودلهي، إن أصغر حفل زفاف للطبقة الوسطى يكلف مبلغاً يتراوح بين 20 – 100 ألف دولار. في عام 2003، أنفق سوبروتو روي، أحد الصناعيين البارزين في لوكنو، زهاء 10 ملايين دولار على حفل زفاف مشترك لولديه (بوصفه رجل أعمال ثرياً، أقام الحفل على حسابه، مع أنه – تقليدياً– يجب أن يكون على حساب والد العروس). أعد المناسبة، التي حضرها عديد من كبار الشخصيات السياسية، مخرجو بوليود ومديروها ومصممو الرقصات في أفلامها. وفضلاً عن التكلفة المتنامية، تزداد أيضاً تكاليف دعوة العدد الضخم من الضيوف وإقامة حفلات الاستقبال والمراسم وما يتعلق بها من تكلفة لإيواء المدعوين. في الماضي كانت تقام ثلاث أو أربع حفلات استقبال؛ أما اليوم فإن العدد يتراوح بين خمس وثمان. وعدد المدعوين إلى «الحفل العائلي» و«الأصدقاء المقربين» للعائلتين كثيراً ما يتجاوز خمسمئة شخص. أما حفل الاستقبال الرئيس فيضم أكثر من ألف ضيف. قالت موهان: «في بعض الأحيان يصعب تصديق ذلك، لكنه حقيقي ومربح فعلاً».

استفاد المنجمون والعرافون أيضاً من انتشار ظاهرة حفلات الزفاف الفخمة. فقد تزايد الطلب في السنوات الأخيرة على استشارات فاشيشثا، أحد أبرز المنجمين في الهند، الذي تكلف جلسته الاستشارية لمدة 45 دقيقة 150 دولاراً. قال فاشيشثا: «حتى المسلمين يطلبون مشورتي. من الأفضل عقد القران حين تكون الزهرة صاعدة والمشتري قوي –المشتري كوكب مثير». يدرس فاشيشثا مخططات الولادة للتناسب والانسجام بين الشريكين، وتوقيت الزفاف، وغير ذلك من الجوانب. حتى الدعوة إلى حفل الزفاف أصبحت دراسة في منظومة القيم المتغيرة– نوعاً من المنافسة في التصميم بين الطبقات الوسطى الناهضة في الهند. وبدلاً من صندوق كرتوني بسيط من حلوى «ميثاي» (حلوى تقدم في المناسبات) الذي رافق تقليدياً بطاقة الدعوة، تأتي الحلوى الآن في علب من

الكريستال، أو الأطباق المفضضة، أو السلال المصنوعة باليد. واستبدلت بطاقة الدعوة التقليدية بنسيج فاخر أو حتى بورق مصنوع يدوياً. أصبح من الدارج بين أرقى العائلات تفويض إم. إف. حسين وساتيش غواجرال، أشهر رسامين في الهند، تصميم بطاقات الدعوة. وكثيراً ما تضم قائمة الضيوف أشخاصاً لم يقابلهم العريس أو العروس. أما الهدف –الذي يسيء الأجانب فهمه غالبا– فهو أن يظهر أهل العريس والعروس قدرتهم على دعوة الشخصيات المهمة. وكلما زاد البذخ في الدعوة، زادت حدة المنافسة. بالنسبة لحفلات الزفاف الضخمة، ترافق بطاقات الدعوة (إلى الأقارب والأصدقاء) حقائب من تصميم لويس فويتون، أو مجموعة أدوات تجميل من صنع ريفلون، أو أوشحة من صنع بولغاري، أو حلى تكميلية من تصميم برادا. «ولت أيام تقديم الساري هدية مع بطاقات الدعوة. فالأمر لا يتعلق بكم تنفق من مال؛ بل كم تنفق من مال أمام الآخرين».

وهناك متعهدو تقديم الطعام. في السنوات القليلة الماضية، ظهرت عشرات من الشركات المتخصصة بتموين حفلات الزفاف بالطعام في دلهي ومومباي وغيرهما. ولم يعد المضيفون يقدمون للمدعوين الطعام الإيطالي فقط. فما تسمى بأكشاك «المطبخ المتعدد الوجبات» تقدم المأكولات التايلندية والمغربية واليابانية وغيرها من الأطعمة الأجنبية. «المعيار أن تقدم مأكولات سبعة مطابخ على الأقل – وكلما كان المطبخ أجنبياً وغريباً كان أفضل»، حسبما قالت موهان. وأضافت: «لم يعد الكل يتوجهون إلى قسم المأكولات التندورية». ما يعادل ذلك في الأهمية أصالة التصميمات المعمارية الداخلية، ونوع الشمعدانات وتنوعها، والزخارف .. الخ. ومعظم حفلات الزفاف تختار موضوعاً لها، مثل «غرفة الجلوس» أو «الطاحونة الحمراء»، أو فيلم معين من أفلام بوليود، أو حتى «بلد معين». إحدى حفلات الزفاف التي اشتهرت في البنجاب عام 2004 اختارت جنوب إفريقيا موضوعاً مثيراً لها. وبلغ الأمر بوالدي العروس حد نقل ثماني زرافات من إفريقيا لإضافة لمسة من الأصالة. «كأنما سيطر نوع من الجنون على الطبقات الوسطى في الهند»، كما قالت موهان. وأعتقد أن الزرافات أعيدت إلى موطنها بعد حفلة الاستقبال وهي في حالة من التشوش والارتباك الشديد!

لكن ماذا عن تقاليد الهند التراثية الغريبة: هندوسية ريغفيدا، وباغافاد غيتا، والأوبانيشاد؟ هل نجت من هجمة النزعة الاستهلاكية الحديثة؟ للهند تاريخ استثنائي من التجريد المعقد، وسلسلة من التأملات الفلسفية الحرة التي تعود إلى ثلاثة آلاف عام. ربما لا تمثل دين الجماهير، لكن إذا استطاعت الأبعاد الدقيقة والأكثر تعقيداً للتقاليد التراثية الهندية البقاء والاستمرار طوال هذه القرون، فإن من المستبعد على ما يبدو أن تختفي من عالم اليوم.

لاحظ إيه. إل. باشام، في معرض كتابته عن الهند في الألفية الأولى قبل الميلاد، حين نشط أتباع بوذا، وماهافيرا، وآلاف الطوائف والملل المتنوعة، وعرضوا أفكارهم في مناخ من الاستقصاء المتسامح نسبياً، أن «الحياة الفكرية في الهند في القرنين السابع والسادس قبل الميلاد، كانت تعج بالنشاط مثل دغل بعد هطول المطر»[16]. تجادل الحلوليون (المؤمنون بمذهب وحدة الوجود) مع المشركين، والثنويون مع القائلين بنظرية وحدة الجسد والروح، والماديون مع الروحانيين، والملحدون مع الجميع. أما نوعية القواعد اللغوية والنحوية الكلاسيكية، من البالية إلى السنسكريتية، فكانت معقدة مثل أي قواعد مجمعة ومصنفة. وأولئك الذين يرغبون في التعليق على الهندوسية بوصفها مجرد ديانة (مع أن بعضهم قدم الحجة على أن من الخطأ المضلل حتى وصفها بالدين)، عليهم أيضاً أن يتصدوا لمشكلات تراثها الغامض الذي لا يفهمه إلا الخاصة. وأنا بالتأكيد غير مؤهل لذلك، لكن من الممكن تقدير قيمة تعقيد التراث الفلسفي الهندي. فوجئت بهذا البيت من الأوبانيشاد (الذي يعد تمثيلياً): «الآلهة نفسها وجدت بعد الخلق، فمن يعلم حقاً متى خلق؟»[17]. يمكن قراءة البيت بوصفه اعترافاً بالجهل بأصل الخلق وبأن الآلهة نتاج أساساً لمخيلة البشر.

تضم بعض النصوص ومضات حتى من العدمية. ففي باغافاد غيتا، ينصح كريشنا، الذي يبدو بهيئة سائق عربة، أرجونا، المحارب الذي يخدمه، بمغالبة شكوكه بعبثية القتل وأداء واجب طبقته عبر خوض المعركة من فوق عربته. كثيراً ما يستشهد بهذا الحوار الملحمي بوصفه مثالاً للمبادئ الأخلاقية للسلوك الكامنة خلف الطبقة، نظراً لأن كريشنا ينصح أرجونا بأن أداء واجب الطبقة أكثر أهمية من الاعتبارات الشخصية. كما يورد

بوصفه نموذجاً للمبادئ الأخلاقية للأفعال الماضية: يمكن لأرجونا النجاة من قيود أفعال الماضي عبر العمل والفعل دون حساب العواقب. التشديد هنا على النية لا على النتيجة. بالنسبة للأجنبي، فإن ما يبرز أيضاً من كلمات كريشنا اتساقها البارد الكئيب. يقول لأرجونا: «أنت تشعر بالشفقة حيث الشفقة لا محل لها. الحكماء لا يشعرون بالشفقة لا للأموات ولا للأحياء.. أنا لا أبالي بكل من يولد. لا أحب أحداً ولا أكره أحداً».

عبر بوذا عن المعنى نفسه: «أولئك الذين لا يحبون شيئاً في هذا العالم أغنياء بالبهجة ومتحررون من الألم»[18]. من أكثر قصص حياته التي يستشهد بها تلك التي تدور حول أم شابة توسلت إليه كي يعيد الحياة إلى ابنها الذي مات لتوه من المرض. وتعهدت باتباعه طوال حياتها إن فعل ذلك. أمر بوذا الأم الثكلى بأن تذهب إلى أقرب بلدة وتأتي ببعض بذور الخردل من أول بيت تصادفه لم تحل به نائبه في المدة الأخيرة. تركت الأم جثة ابنها مع بوذا وذهبت إلى بيوت البلدة كلها. في نهاية المطاف، ومع غروب شمس النهار، أدركت أنه لا يوجد منزل يلبي الوصف المطلوب. عادت إلى بوذا لتؤمن به وتتبعه، بعد أن قبلت عبثية تحدي قوانين الحياة والموت. ويقارن باشام هذه القصة مع معجزات عيسى المسيح، الذي أحيا الموتى وأبرأ المرضى وداوى الجرحى. يصعب اختبار قوة كثير من قصص العهد الجديد دون إيمان حرفي بأنها حدثت فعلاً. وبغض النظر هل حدثت هذه القصة الوجيزة فعلاً في حياة بوذا أم لا، فإن ذلك لا يحدث فرقاً كبيراً بالنسبة لقوة الرسالة[19]. كان بمقدور باشام عقد مقارنة تغاير رسالته مع ممارسة البوذية الشعبية حيث يطوف الناس حول معبده باتجاه عقارب الساعة، معتقدين أن كل شوط يكسبهم ميزة إضافية، في حين يرتلون اسم الفيلسوف الملحد.

لكن النصوص التي تنال أكبر قدر من الإجلال والتوقير في الهند تضم رسالة لااجتماعية - تبدو في القراءة الحرفية أنها توصي باللامبالاة تجاه معاناة الآخرين. وعلى نحو مشابه، هنالك ميل إلى تفضيل الأقوال على الأفعال. يمكن العثور على آثار هذه اللامبالاة الفلسفية في كثير من جوانب الهند المعاصرة ومظاهرها وملامحها. في أحد الأيام كنت أتناول طعام الغداء في مقهى كبير في كودالور (في ولاية تاميل نادو)

حين أدركت أن جميع الندل الذين يتنقلون بسرعة بين طاولة وأخرى بزيهم الموحد كانوا من الأطفال – وبعضهم لم يتجاوز الثامنة أو التاسعة. كان المقهى يبعد زهاء خمسمئة متر عن مبنى محكمة المقاطعة والعديد من زبائنه من المحامين. لم يحرك أحد منهم ساكناً. فقد حظر تشغيل الأطفال في الهند منذ سنوات عديدة، لكن فجوات كثيرة في القانون تتيح تشغيلهم في الصناعة المحلية. وهكذا يستمر تشغيل الأطفال في واحدة من أغنى ولايات الهند تحت سمع وبصر رجال القانون من زبائن المقهى الذين يتناولون طعامهم فيه.

شهدت تاميل نادو أيضاً جدلاً خلافياً حاداً في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين على قضية تشغيل الأطفال، حين تبين أن مصانع الكبريت الاستغلالية في بلدة سيفاكاس تشغل عدداً كبيراً من الأطفال. حظي أصحاب المصانع بحماية ومكانة الصناعة المحلية، وبذلك استفادوا من التفسير المتساهل لقوانين العمل. أما منافستهم الرئيسة، ويمكو، الشركة السويدية التي تستخدم أساليب التصنيع الآلية الحديثة لإنتاج عيدان الكبريت، فهي تشغل عدداً أقل من العمال. اشتكت الشركة من الممارسات العمالية غير العادلة لمنافسيها المحليين وانتهى النزاع باتحاد الجميع تقريباً، من المسؤولين الحكوميين إلى الناشطين في الميدان الاجتماعي، في معارضة الشركة الأجنبية المتعددة الجنسية. في نهاية المطاف فرضت الحكومية رسوماً جمركية أكبر على الآلات التي تستوردها شركة ويمكو من أجل خطوط إنتاجها التي تتطلب تكثيفاً أعلى في رأس المال. واستمرت قضية تشغيل الأطفال. وعندما احتاجت إلى الحسم، تبين أن المعنيين من مختلف مواقعهم على الطيف السياسي، ومنهم الغانديون، يعارضون رأس المال الأجنبي أكثر من معارضتهم لتشغيل الأطفال[20].

يصعب الحصول على تقدير دقيق لمدى انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال في الهند لأن من الصعب تعريفها وتحديدها. فالتقديرات المرتفعة التي تشير إلى أربعين مليون طفل تشمل الشبان الذين يساعدون آباءهم في متاجرهم، أو يجمعون الماء في الصباح للاستعمال المنزلي (من مسافات بعيدة غالباً)[21]. لكن الأطفال الذين يستخدمون على

الأقل بصورة غير مباشرة من قبل طرف ثالث، مثل مصنعي الكبريت والسجائر المحلية وصقل الأدوات النحاسية والوسطاء في صناعة السجاد، يبلغ عددهم على الأرجح قرابة عشرة ملايين. ثمة طريقة أخرى لتقدير حجم تشغيل الأطفال عبر معاينة تغيب الأطفال عن المدرسة، الذين يبلغ عددهم الإجمالي أربعين مليوناً أيضاً. وأي رقم تختاره في النهاية يشير إلى الحجم الضخم لهذه المشكلة.

تتصل أمية الأطفال وتشغيل الأطفال اتصالاً وثيقاً. هنالك رأي واسع الانتشار يقول إن المشكلة لن تختفي قبل أن يختفي الفقر أولاً؛ بكلمات أخرى سوف تحل بمرور الزمن. فقبل أكثر من عقد من السنين كتب ميرون وينر كتاباً مدمراً بعنوان «الطفل والدولة في الهند»، أشار فيه إلى أن إجماع النخب الهندية على أن مشكلتي أمية الأطفال وتشغيل الأطفال هما من نتائج -لا أسباب- الفقر، كان خطأ والعكس هو الصحيح. فمعظم البلدان جعلت التعليم، لسبب أو آخر، إلزامياً قبل أن تتطور اقتصاداتها. واستشهد وينر بالبلديات في ألمانيا التي جعلت تعليم الأطفال إلزامياً منذ عام 1524 نتيجة تأثير حماسة مارتن لوثر البروتستانتية، الذي اعتقد بحق كل البشر في الوصول المباشر إلى كلمة الله. وللسبب ذاته، جعلت ماساتشوستس حضور الأطفال إلى المدارس إلزامياً عام 1647. وفعلت اليابان الشيء ذاته عام 1872 لأنها أرادت اللحاق بركب الغرب، وعدت التعليم عاملاً جوهرياً في بناء الأمة. أما الاتحاد السوفييتي فقد انتهز الفرصة لإيجاد «الإنسان الاشتراكي الجديد»، عبر غرس عقيدته في المدارس[22]. معظم ذلك ينطبق أيضاً على الصين الآن، حيث تبلغ نسبة المتعلمين 90%، مقارنة بنسبة 65% في الهند.

أشار وينر إلى أن الهند أدت -على الورق- كل ما هو مطلوب، حيث وضعت في دستورها لعام 1950 قوانين صارمة ومبادئ عليا عن حقوق الطفل. لكن عند تطبيق هذه القوانين، سادت اللامبالاة وعدم الاهتمام. ويمكن قول الشيء ذاته عن التشريعات التي تحظر عادة المهر، والنبذ (تنجيس الطبقات)، وزواج الأطفال، وجميعها مازالت سائدة في الهند على نطاق واسع. ومثلما رأينا، تتفاقم بعض المشكلات وتسوء، مثل مشكلة المهر. استنتج وينر في الختام أن هذه القوانين «نوع من التعويذة الطلسمية الحديثة التي تهدف إلى الحصول

على النتائج عبر القوى السحرية للكلمات نفسها». قبل مئات السنين، لاحظت السجلات الأجنبية التي أرخت للأحداث في الهند (مثل كتابات البيروني وفا هسين) نزعة لدى البراهمة لتفضيل الأقوال على الأفعال والاعتقاد أحياناً أن القول والفعل شيء واحد. سلط وينر الضوء أيضاً على المواقف التقليدية لنخب الطبقات العليا، التي قد تعترف بتأييدها لمنح الفرص المتساوية، لكنها في الممارسة العملية تتصرف بطريقة مختلفة تماماً. براتاب بانو ميهتا عبر عن ذلك بأسلوب بليغ: «الدولة ذوَّتتْ رسالة باغافاد غيتا – الأعمال بالنيات لا بالنتائج»[23]. لقد أنتجت الفلسفة الهندوسية بعضاً من أشد التجريدات تعقيداً في العالم، لكنها لم تنتج مارتن لوثر واحداً. تقليدياً، لم يكن يسمح للطبقات الدنيا بقراءة النصوص الهندوسية الكلاسيكية. وما يزال هذا التقليد التراثي باقياً في الهند اليوم. وإلا كيف نفسر أن يتساهل بلد جعل التعليم إلزامياً قبل جيلين مع غياب أربعين مليون طفل عن مدارسهم؟

في خريف عام 2004، زرت مناطق «حزام السجاد» في ولاية أوتر براديش. هنالك ثلاث مناطق تحيط ببلدة فاراناسي المقدسة تستخدم معاً قرابة خمسمئة ألف عامل وتضم 175 ألف نول يدوي، معظمها على مستوى صناعة الأكواخ (في البيوت)[24]. عشرات الآلاف من الأطفال يعملون في إنتاج السجاد. ومن الطبيعي أن تعاني المنطقة أعلى معدلات الأمية في الهند. رافقني في الزيارة ديبانكار غوبتا، عالم الاجتماع المقيم في دلهي، الذي أوصى بأن أزور مشروعاً تابعاً لشركة إيكيا السويدية للمفروشات والأثاث، التي تشتري متاجرها سجاداً من المنطقة. طلبت الشركة من صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) إدارة المشروع، بعد أن فحصت الخطة القائمة ورفضتها –وهي خطة وضعتها مجموعة من الشركات الدولية. وأي متسوق في الغرب يشتري سجادة تحمل علامة المصنع («راغمارك») يحصل كما هو مفترض على ضمان بأنها لم تصنع من قبل الأطفال. ومثلما سأكتشف لاحقاً، كان ضمان العلامة التجارية محل جدل وخلاف. إذ لا يوجد سوى حفنة من المفتشين للتحقق مما يجري فعلاً في آلاف القرى. ومثلما هي الحال في صناعة الأكواخ (المحلية)، تعد صناعة السجاد على

درجة عالية من اللامركزية والتشظي، لذلك من المستحيل عملياً أن يتحقق المفتشون من مزاعم الشركة.

عبرنا بالسيارة بعض الدروب الموحلة والضيقة للوصول إلى أكثر القرى المعزولة في المنطقة لمشاهدة «المدارس المؤقتة» المحلية، التي تزود الأطفال من العمال السابقين بتعليم مكثف مدة عام قبل نقلهم إلى المدارس النظامية. وجدنا الأطفال يتعلمون الحساب، تحت ظل شجرة كبيرة قرب بحيرة القرية، بمساعدة عقد السجاد. وفي صفوف مستقلة، كانت الأمهات يتدربن على طرق أفضل لصناعة السجاد (معظم الآباء يعملون في المدن). يستخدم المدافعون عن تشغيل الأطفال في الهند أربع حجج لتبرير استمرار تشغيلهم. أولاً، آباء هؤلاء الأطفال على درجة من الفقر المدقع تمنعهم من إرسالهم إلى المدرسة. ثانياً، التعليم لن يكون مفيداً لهم نظراً لتعذر ممارسته عملياً. ثالثاً، يعمل هؤلاء في البيت مع أفراد الأسرة، لذلك تعد ظروف الإنتاج معقولة. أخيراً، يمثل الأطفال عاملاً جوهرياً مهما في عملية الإنتاج، خصوصاً العقد، بسبب أناملهم المرنة والرشيقة. اقتنعت دوماً بالحجة الأخيرة، لكن تبين أنها مزيفة أيضاً. إذ يدعوها صندوق اليونيسيف بـ«خرافة الأنامل الرشيقة». وفي الحقيقة، تتطلب هذه المرحلة من صناعة السجاد قوة جسدية كبيرة، ولذلك فإن البالغين هم المؤهلون لأدائها. «تحسنت النوعية منذ أن انتقلنا إلى الاعتماد على العمال البالغين بصورة كاملة»، كما قال فيدا حسين، صاحب مصنع «ديلوكس كاربتس»، الذي يورد إنتاجه إلى شركة إيكيا.

أما بالنسبة لشركة إيكيا، فإن استثماراتها تصب في مصلحتها، ولذلك اقتنع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بالتزامها الثابت بالمشروع. وعبر دعم الانتقال إلى الاعتماد على العمال البالغين كلية في صنع السجاد، وجعل المشروع مفيداً للعائلات، استطاعت الشركة حماية نفسها من احتمال مقاطعة المستهلكين والدعاية المضادة في الغرب. وما يعادل ذلك في الأهمية أن الشركة تحصل على مزيد من القيمة لأموالها لأن البالغين يعملون بمعدلات أعلى من الإنتاجية مقارنة بالأطفال*. «كثيراً ما اصطدمت حجج حقوق

* يستخدم المدافعون عن تشغيل الأطفال في الهند المنطق نفسه الذي اتبعه أصحاب المزارع في الجنوب الأمريكي في القرن التاسع عشر قبل إلغاء الرق. لكن تبين أن العمال الأحرار أكثر إنتاجية من العمال العبيد.

الإنسان بحجج الربحية في الهند وغيرها. لكن في الوضع الصحيح تعد معاملة الناس بطريقة لائقة أكثر ربحية عادة»، حسبما قال ديبانكار غوبتا، الذي يجري «الحسابات الاجتماعية» للاستثمارات الأجنبية والمحلية في الهند.

الحجة ذاتها يمكن تطبيقها على نطاق أوسع يشمل المشكلات الاجتماعية المحزنة التي مازالت الهند تواجهها. ومن الأسباب التي تجعل من الصعب جداً تطوير قطاع تصنيعي يعتمد على الإنتاج بالجملة وتكثيف العمالة هذه النسبة الكبيرة من الأميين البالغين في الأرياف. فحتى لصنع أبسط الأساسيات يحتاج العامل إلى القدرة على قراءة التعليمات. لكن تأييد الوضع القائم بكل ما يتصف به من نقص وعدم كفاءة يأتي من أوساط غير متوقعة، مثل الجماعات الغاندية وأعضاء النقابات العمالية. ويقدم وينر مثالاً يجسده عمال مزارع الشاي الكبيرة في الهند، الذين يعدون من أشد المدافعين حماسة وعناداً عن تشغيل الأطفال لأنهم يريدون من أبنائهم أن يرثوا عملهم. في حين يعرض الغانديون حججاً مشابهة، حيث يعتقدون أن التدريب العملي المبكر في المهن التقليدية، مثل صناعة الزجاج والسجاد، سوف يعطي الطفل في حالات عديدة مزيداً من المهارة الضرورية ذات الصلة بالحياة الواقعية، التي لا يوفرها نظام التعليم الرسمي. هنالك بعض المنطق في بعض من هذه الحجج، على الأقل لأن نظام المدارس الحكومية في الهند يفتقد الكفاءة. لكن فكرة أن الأطفال يجب أن يرثوا عمل آبائهم -ويحرموا، عمداً أو عرضاً، من المهارات اللازمة لصنع خيارهم حين يكبرون- فكرة محافظة جداً. ففي مستوى أعلى من المجتمع، توفر الفكرة أساساً داعماً لثقافة المحسوبية ومحاباة الأقارب التي تصيب بآفتها السياسة والإدارة. في الجوهر، الفكرة تتعلق بالطبقة والحفاظ على الحرف والمهن الموروثة. وهذا ما يدعوه وينر «إعادة الإنتاج الاجتماعي»: «باختصار، يفترض النقابيون، مثل معظم الآباء وأرباب العمل والمدرسين والمسؤولين التربويين، نظاماً اجتماعياً توجهه مبادئ إعادة الإنتاج الاجتماعي»[25].

يمكن لباقي بلدان العالم أن تتعلم من الهند الكثير، مثل التسامح، وإدارة التنوع، وتجذير الديمقراطية في مجتمع تقليدي مهيمن. ومعظم الذين يجربون عينة من الطعام

والموسيقى والرقص والأدب والعمارة والفلسفة الهندية سوف يفضلون كل ما هو هندي طوال حياتهم. وإذا اعتمدت التجارة الدولية على المنتجات الثقافية فقط فسوف تحظى الهند بفائض سنوي ضخم. لكن الهند ما تزال تفتقر في الممارسة العملية -إن لم يكن في المبدأ- إلى الشرط الأساسي للمواطنة الحقيقية. فالمساواة بين المواطنين حق نص عليه دستور الهند؛ وفسره وشرحه آلاف الأكاديميين والصحفيين والناشطين والمعلقين؛ ويفترض على وجه العموم أن تكون واقعاً حقيقياً ملموساً. لكن في الممارسة العملية لا تطبق الهند الدعاوى والمزاعم التي تطلقها. صحيح أن النظام الطبقي والذهنية التقليدية للطبقات العليا يتغيران وربما يكونان في حالة من الانحطاط طويل الأمد، إلا أنهما لم يختفيا بعد. ومثلما رأينا مع استمرار ارتفاع معدلات الأمية، وتدني مكانة المرأة، وتقدير القيمة الاقتصادية لتشغيل أطفال الطبقات الدنيا، والتشبث ببعض المواقف التقليدية، تفرض جميعاً كلفة معنوية وأخلاقية على المجتمع الهندي. يجب النظر إلى الأطفال -من الجنسين كليهما- بوصفهم قيمة لا تقدر بثمن. كما أن استمرار مثل هذه التقاليد يفرض أيضاً كلفة اقتصادية يصعب على الهند دفعها.

openkandil.com

هوامش

1-Anderson in Imagined Communities:انظر

2-Sen, The Argumentative Indian, p. 61.

3-Richard Eaton, Essays on Islam and Indian History (Oxford University Press, New Delhi, 2001), p. 108.

4-Ibid., p. 105 - 6.

5-Ibid., p. 124.

6-Mishra, ed., India In Mind, p. 190:انظر

7- J. Thavamangalam in Srinivas, ed., Caste, p. 269 :من مقالة كتبها

8-Ibid., p. 280.

9-Lannoy, Speaking Tree, p, 77انظر.

10 -2001 إحصاء عام.

11-Sen, The Argumentative Indian, pp. 225 - 6.

12-(http://www.htndu.com/thehindu/holnus/001200511270311 -htm).

13-Sunday Brunch magazine of Hindustan Times, 22 May 2005.

14-'Sex and the Single Woman', India Today, 26 September 2005, p. 43.

15-Dipankar Gupta, Mistaken Modernity (Harper Collins India, New Delhi, 2001), ch. 1:انظر

openkandil.com

16-Basham, The Wonder That Was India, p. 251.

17-Lannoy, Speaking Tree, p. 330:انظر

18-Ibid., p. 306.

19-Basham, The Wonder That Was India, p. 262.

20-Myron Weiner, The Child and the State in India (Oxford University Press, New Delhi) $_{pp}$. 23 - 7 .

21-التقديرات تتفاوت تبعاً للمصدر. والمصدران الرئيسان هما حكومة الهند وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

22-Weiner, The Child and the State, pp. 127178-.

23-Mehra, The Burden of Democracy, p. 126.

24-تقديرات صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

25-Weiner, The Child and the State, p. 201.

obeikandl.com

obeikandl.com

خاتمــة

فرص الهند الضخمة والتحديات الكبرى التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين

«الفكرة الممكنة الوحيدة عن الهند أنها أمة أكبر من مجموع الأجزاء المكونة لها».

شاشي تارور، كاتب هندي ومعاون
الأمين العام للأمم المتحدة(1).

منحت ذات مرة فرصة التجول في شوارع نيودلهي على حصان أبيض. لكنني رفضتها وندمت عليها فيما بعد. بدلاً من ذلك، اخترت أنا وأسرتي أسطولاً من سيارات «أمباسدور» البيضاء للوصول إلى المكان الذي أقيمت فيه مراسم زفافنا أنا وبريا. كانت التجربة مثيرة للأعصاب. فقد اقتنعت بريا بأن الزفاف برمته متجه نحو كارثة لأن والديها لم يشرعا في التخطيط للحفل إلا منذ أيام قليلة. ولا يوجد راهب هندوسي يقبل بتزويج هندية إلى أجنبي، كما زعمت. ولم يكن لدى أي من أقربائي أو أصدقائي أدنى فكرة عما سيجري. ولم يعلمني أحد بما يفترض أن أفعله أثناء المراسم التي تستمر ساعتين - بالرغم من أنني حصلت على اللباس الرسمي الذي يجب علي ارتداؤه. ولزيادة الطين بله، لم تصل السيارة التي كان من المفترض أن تحضر بريا من صالون التجميل قبل بضع ساعات من بداية الحفل. بدا أن الكارثة المدمرة لم يعد بالإمكان منعها.

لكننا في الهند، لا في إنكلترا. وما بدا على السطح فوضوياً ومشوشاً هو الوضع الذي يجب أن تسير عليه الأمور. الزفاف سار على خير ما يرام، مع أنني احتجت إلى تسعين

دقيقة تقريباً لأدرك أن هناك منهجاً في خضم الجنون الظاهري المحدق بنا من كل حدب وصوب. وصل الكاهن الهندوسي. ووضعت أوراق اللوتس في مكانها الصحيح. وجهز السمن لصبه على النار. أما العقدة التي ستربطنا معاً فكانت بانتظار أن تربط. جلسنا القرفصاء في «بيت الأزهار» الصغير. كنا نقطة واحدة من نقطتين ثابتتين في مخيال الألوان. أما النقطة الثابتة الأخرى، التي استخدمتها بين الحين والآخر لأتحقق من سلوكي وهيئتي، فقد مثلها أقاربي الذين ارتدوا ملابس الزفاف الرسمية الشائعة في إنكلترا الأنغليكانية، وتساءلوا هل يفترض بهم أن يقفوا ويبدؤوا الغناء. لكن تعابير الارتباك المحرجة تبددت تدريجياً لتحل محلها الأحاديث المتبادلة والضحك حين أدركوا أن من غير المطلوب منهم التصرف رسمياً بطريقة محددة. كان ذلك مثالاً يوضح «الفوضى الوظيفية» التي وصف بها جي. كي. غالبرايث (سفير أمريكة في نيودلهي في الستينيات) الهند ذات مرة. فعلى الرغم من الدلائل التي تثبت العكس، سارت الأمور على خير ما يرام. في حين شعرت بريا بالذنب لأنها شككت بقدرات والديها.

كلما بدا الوضع في الهند على وشك الانهيار، أذكر نفسي بزفافنا ووصف غالبرايث الحاذق والمناسب للهند. في بعض الأحيان أذكر نفسي أيضاً بما تعلمته عن سلوك النحل. فإذا اقتربت من الخلية كثيراً سيبدو لك الوضع فوضوياً فيها، حيث تسير كل نحلة في اتجاه مختلف. لكن إن ابتعدت قليلاً وراقبت الخلية كلها ستبدو لك الحركة سائرة في اتجاه واحد.

في السنوات الثلاثين الأخيرة، شهدت الهند حكماً استبدادياً مدة تسعة عشر شهراً، وفقدت اثنين من أسرة نهرو – غاندي بالاغتيال، وواجهت الحركات الانفصالية في البنجاب وكشمير وأسام وغيرها، وانتقلت من نظام الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح. كما انتقلت من الحكومة العلمانية إلى الحكومة القومية الهندوسية، ثم عادت إلى الحكومة العلمانية مرة أخرى، وتحولت من حكومة الحزب الواحد إلى حكومة تضم أربعة وعشرين حزباً، ومن مناهضة الأسلحة النووية إلى دولة نووية، ومن الحرب الحدودية غير المعلنة مع باكستان إلى عملية سلام طويلة، ومن حافة الإفلاس إلى الازدهار الاقتصادي. ووفقاً لأي مقياس عادي، تبدو الهند حبلى بالمفاجئات غير المتوقعة.

هذه هي العناوين الرئيسة للهند في السنوات الثلاثين الماضية. لكن عند معاينة الإحصائيات المدفونة عميقاً داخل الصفحات، نحصل على انطباع مختلف اختلافاً بيناً. تي. إن. نينان، أحد المحررين الذين يحظون باحترام كبير في الهند، يدعو الهند «مجتمع الواحد بالمئة»[2]. فوفقاً لأي مؤشر اقتصادي أو اجتماعي يبدو أو وضع الهند يتحسن بمعدل يقارب 1% كل سنة. على سبيل المثال، يتراجع معدل الفقر بنسبة 1% تقريباً في السنة؛ في عام 1991 بلغ 35%؛ وبحلول عام 2000 وصل إلى 26% [3]. واستمر في التراجع بالنسبة ذاتها تقريباً منذ ذلك الحين. أو لنأخذ معدل محو الأمية: في عام 1991 بلغ نسبة 52%؛ وبحلول عام 2001 وصل إلى 65%. أو متوسط العمر المتوقع: في عام 1991 بلغ متوسط عمر الهندي العادي 58 سنة؛ وبحلول عام 2001 ارتفع إلى 65 سنة. ويظهر التطابق نفسه تقريباً من ترتيب الهند على المستوى الدولي. فمؤشر التنمية البشرية في الهند، الذي وضعه برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، تحرك من 0.254 عام 1970 إلى 0.602 عام 2005، وهذا يعني تحسناً سنوياً بمقدار 1% تقريباً.

عند الحكم وفقاً لظروف المعيشة للهنود العاديين لا تبعاً لدراما الأحداث الوطنية، نجد أن الهند تسير قدماً على مسار ثابت إلى درجة ملحوظة. فكثير من أصدقاء الهند يرغبون بأن تسرع البلاد معدل تقدمها. فالتحسن بنسبة 1% يعد جيداً في حالة وجود اقتصاد متطور مسبقاً، لكن عندما يعيش 300 مليون شخص من السكان في فقر مدقع، فإن التقدم يعد بطيئاً جداً. لكن لسوء الحظ، تجعل الثقافة السياسية المنقسمة في الهند من الصعب جداً على الحكومات اتخاذ خطوات إجرائية حاسمة تحول الهند إلى مجتمع الـ 2%، مثل الصين. لكن على الجانب الإيجابي يتطلب وقف التقدم الثابت أو عكسه كارثة كبرى أو حرباً واسعة.

إن كان بمقدورنا أن نعزو النوايا إلى الأمم/ الدول، يمكننا القول إن الهند أعطت الاستقرار الأولوية على الكفاءة. ويمكن قول العكس عن الصين من عدة جوانب. قال ميرون وينر ذات مرة إن الهند تتحرك ببطء لأنها متنوعة. وهذا يعني أيضاً الاستقرار النسبي. فإذا حدث خطأ ما في جزء من البلاد، لا ينتشر بالضرورة إلى المناطق الأخرى

مثلما يحدث في المجتمعات الأكثر تجانساً، مثل المجتمع الصيني. لنتذكر حالة الهلع التي ميزت ردة فعل القيادة الشيوعية الهرمة في الصين على التجمعات الطلابية في ساحة السلام السماوي في بكين تأييداً للديمقراطية عام 1989. فخشية انتشار أعمال الاحتجاج بسرعة وتحولها إلى حركة وطنية، أرسلت القيادة الدبابات. في كل أسبوع أو اثنين تواجه الهند اعتصاماً احتجاجياً على النمط الصيني في ركن من أركان البلاد، لسبب من الأسباب. في بعض الأحيان، تتدخل الشرطة مستخدمة الهراوات لتفريق المحتجين، لكنا نادراً ما استخدمت الرصاص. «تشبه الهند شاحنة باثني عشر إطاراً. فإذا ثقب واحد أو اثنان لن تتدهور»، حسبما كتب وينر[4]. ولتوسيع التشبيه، نقول إن شاحنة الصين لها عدد أقل من الإطارات ولذلك تستطيع أن تسير بسرعة أكبر. لكن حتى البعيدين عن حدود الصين يقلقهم ما سيحدث إذا خرجت الإطارات من أماكنها.

ما الذي يحافظ على الاستقرار في الهند؟ بعد الاستقلال، توقع كثير من المراقبين الأجانب أن البلاد لن تدوم في شكلها القائم. وبسبب تنوعها الاجتماعي واللغوي والديني والإثني الشديد، سوف تتفكك الهند حتماً إلى دول منفصلة. جرى الاستشهاد على أوسع نطاق بأحد الكتب المرجعية في بداية الستينيات، «الهند: أخطر العقود»، الذي تناول التهديدات الانفصالية[5]. لكن الهند لم تتفكك. ولا يبدو ذلك مرجحاً الآن. ثمة توقع آخر واسع الانتشار أكد أن الهند لن تبقى ديمقراطية مدة طويلة. وكان الافتراض، كما هو الآن، أن الديمقراطية لا تتسق مع الفقر المدقع ولا تتناسب مع ارتفاع معدل الأمية. مرة أخرى كذبت الأحداث هذا التوقع. هنالك عديد من الأسباب وراء فشل هذين التوقعين وعدم تحققهما. وربما يكون أهم الأسباب وراء بقاء الهند ديمقراطية هو أنها على هذه الدرجة من التنوع الحاشد. تعددية الهند لم تعرض الديمقراطية للخطر بل جعلتها مهمة وجوهرية.

ثمة افتراض آخر وثيق الصلة لكن أكثر أذى يشير إلى أن الصين تنمو بصورة أسرع من الهند لأنها استبدادية. يتبنى هذا الرأي بعض المعلقين الغربيين والآسيويين. ولست الوحيد الذي يضمر تحفظات أخلاقية على طرح الأسئلة التي تنحصر إجابتها

في الديكتاتورية وحدها. لكنني أعتقد أيضاً أن الجدل مضلل. فقد شهدت الهند حقبة من الاستبداد تحت حكم إنديرا غاندي تبين أنها أضرت الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في البلاد*. لقد عززت الميولُ الاستبدادية في حزب المؤتمر بزعامة إنديرا غاندي القوى الإقليمية والمناطقية في السياسة الهندية وشجعت عمليات التحرر الانفصالية على حدود الهند التي وضعت سلامة أراضيها ووحدتها موضع المساءلة. إن بقاء الهند بلداً موحداً يدين بالفضل إلى حقيقة أن غاندي أعاد نظام الديمقراطية الفيدرالية، الذي وفر متنفساً سلمياً لمعظم النزعات الإقليمية والمناطقية في البلاد. أما بالنسبة إلى المجموعة الكبيرة من حركات التمرد، فلا تمثل تهديداً جدياً للأمة الهندية، باستثناء حركة استقلال كشمير، وحتى هذه بقيت بمساعدة إحدى القوى الأجنبية.

ثمة إجابة أفضل لأولئك الذين يقدمون الحجة على أن الهند تعاني بسبب غياب الحكم الاستبدادي: باكستان. ومثلما يشير أمارتيا سين، تفوق معدل النمو الاقتصادي في الهند باستمرار على معدله في باكستان في العقدين الأخيرين، ليحقق نسبة 6% وسطياً مقارنة بنسبة 3.5% في باكستان. في بعض مراحل تلك الحقبة شهدت باكستان بعض الحكومات الديمقراطية، لكن حتى أثناء الانتخابات الحرة، كانت حرية المواطنين الباكستانيين محدودة ومقيدة. ومثلما تقول الدعابة الشهيرة: «في باكستان، حرية التعبير أقوى من الحرية بعد التعبير»[6]. وبسبب التشابه العرقي والثقافي، تمثل باكستان مرآة أفضل للهند من الصين: «المقارنة المناسبة بين الهند وأي بلد غير ديمقراطي يجب أن تعقد مع باكستان، التي لا تعد نقطة تركيز للتوصيفات الوردية المتفائلة للبديل غير الديمقراطي الذي غاب عن الهند»، كما قال سين.

التغاير بين الهند والصين انتقائي أيضاً. فمع أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الصين أفضل منها في الهند، إلا أن من الممكن تقديم الحجة على أن لذلك علاقة

* أيد فرض حالة الطوارئ عدد من المفكرين الرواد في العالم الغربي، ومنهم روبرت مكنمارا، رئيس البنك الدولي ووزير الدفاع الأمريكي أثناء المراحل المبكرة من حرب فيتنام، الذي اعتقد أن الحكم الاستبدادي سوف يحسن معدل الاستثمار في الهند عبر تقليص الضغوط الديمقراطية الشعبية لزيادة الإنفاق الراهن.

واهية بالنظامين السياسيين المتغايرين فيهما. ففي ولاية كيرالا الهندية، التي تتبنى الديمقراطية مثل الولايات الأخرى، يبلغ متوسط العمر المتوقع 74 سنة وتصل نسبة المتعلمين إلى 90%، مقارنة بـ 70 سنة و90% في الصين. «لا يوجد ما يشير إلى أن أياً من سياسات الصين متناقضة مع مزيد من الديمقراطية»، حسبما قال سين. على مستوى أكثر أهمية: تواجهنا الهند بتحد آخر يتمثل في تقديم تعريف ناجز واضح لما نعنيه بالتنمية، التي تدل عادة على الرخاء الاقتصادي ولا شيء سواه تقريباً. ألا تعني أيضاً إعطاء الناس خيارات مهمة للتعبير عن أنفسهم وممارسة حياتهم؟ فإذا كانت الإجابة «أجل» يجب أن تعد الديمقراطية هدفاً من أهداف التنمية والتطوير. وعلى هذا المقياس، تسبق الهند الصين. ومن الواضح أن على الهند العثور على طرق أفضل لضمان أن تكون الديمقراطية أكثر عدالة على الصعيد الاقتصادي للهنود. ومن طرق إيجاد إدارة أفضل للدولة الهندية أن تعامل رعاياها بوصفهم مواطنين متساوين في الحقوق، لا أتباعاً تقاس مرتبتهم وفقاً لمكانتهم الاجتماعية. عند رؤية الهند من هذا المنظور، لا تبدو ديمقراطية إلى حد كاف. ومثلما أشار السياسي الهندي أرون شوري: «الحكم ليس لعبة غولف: وحقيقة أننا ديمقراطية لا يؤهلنا للحصول على التعويض على أساس مهاراتنا السابقة»[8].

لفهم السبب الذي يجعل عملية صنع القرار في الهند أبطأ منها في الصين، علينا معاينة ثقافة التعددية الأكثر تجذراً في الهند. الصين متنوعة أيضاً، لكن لها سيناريو واحداً، ولغة رسمية واحدة، ولا تعاني انقساماً دينياً عميقاً. في الهند ثماني عشرة لغة رسمية، وعدة سيناريوهات، وتعاني انقسامات دينية وطبقية عميقة. والطبيعة المتشظية للمجتمع الهندي تجعل العمل الجماعي أكثر صعوبة في التنفيذ. وبغض النظر عن النظام السياسي، سيكون من الصعب على الحكومات الهندية اتخاذ خطوات إجرائية حاسمة. فبلد متجانس نسبياً مثل النرويج، الذي يتشبث بالنظام الديمقراطي، يتمتع بنظام حكم حاسم وكفء، في حين أن الديكتاتوريات المتسلطة على البلدان التي تتعدد فيها القبائل في إفريقيا وغيرها، تعاني عجزاً مزمناً عن فرض الإجماع على مجتمعاتها[9]. نظام الحكم في الهند يعرقله الانقسام الإثني في المجتمع؛ فمن الأصعب بناء الثقة بين الجماعات الإثنية

مقارنة ببنائها ضمنها. وهذا يجعل من الصعب جداً القيام بعمل جماعي. الأكاديميون يسمون ذلك «معضلة السجين». أما أنا فأفضل التشبيه الذي يستخدمه الهنود أنفسهم: دلو مملوء بالسرطانات البحرية على الشاطئ: كلما حاول أحدها التسلق للخروج من الدلو تجذبه الأخرى إلى داخله.

يجادل بعض المراقبين في انطباق تعبير «السياسة الإثنية» على الهند، لأنهم لا يوافقون على حقيقة أن الطبقات أو الديانات الهندية متميزة إثنياً. فالكلمة السنسكريتية للطبقة هي/فارنا/، التي يمكن أن تترجم إلى/لون/، وربما تشير إلى البدايات التاريخية للانقسام الطبقي. إذ إن من الأصول الرئيسة للطبقة الاندماج التدريجي للقبائل الهندية المحلية في المجتمع الهندي الغالب عبر الطوائف المقيمة. حيث خصص لكل قبيلة جديدة مكان أدنى في النظام. ومازال الصراع -بين القوميين الهندوس والبعثات التبشيرية المسيحية غالباً- على دمج الجماعات القبلية في المجتمع الهندي يجري على قدم وساق في مختلف أرجاء البلاد.

المهم هو الصورة التي يكونها الناس عن أنفسهم. ومن جوانب عديدة، تتصرف الطبقات في الهند بطريقة أكثر شبهاً بالجماعات القبلية أو القرابية منها بالطبقات الاقتصادية. ومن المستحيل عملياً معرفة كيف سيصوت الهنود من مجرد معرفة وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي (من المرجح أن يصوت الهندي لطبقته عندما يدلي بصوته). ولهذا السبب تستمر معظم السياسة الهندية في الإنئسار ضمن إطار المجادلات السطحية حول الكرامة الاجتماعية بدلاً من التركيز على الأوضاع الاقتصادية («إنها السياسة..») ولهذا السبب أيضاً يصعب في الهند بناء دولة تتجاهل هوية مواطنيها. معظم التفاعلات بين الأفراد والدولة يحكمها وضع الفرد ومن يعرف من الشخصيات النافذة. بعضهم يعتقدون أن ذلك سيبهت ثم يختفي مع توسع الطبقة الوسطى. ومثلما رأينا في الفصل الأخير، فإن معظم هنود الطبقة الوسطى يعملون في القطاعات الخاضعة للمنافسة العالمية، ومن المرجح باطراد أن يختاروا الموظفين على أساس الجدارة والأهلية لا المحسوبية أو روابط القربى. يتراوح عدد أفراد الطبقة الوسطى في الهند بين 200 - 300

مليون شخص، حسب تحديد المعايير العالمية [10]. وما يزال من الصعب على فقراء الهند الانضمام إليها.

استفادت الهند من إصلاحات عام 1991. وإذا نفذت بصورة متسلسلة، فإن مزيداً من تحرير الاقتصاد سيؤدي إلى معدلات نمو أعلى ويغل منافع أكبر. لكن من عملوا على تحرير السوق في الهند لا يمكن أن يكتفوا بإبعاد الدولة ومنعها من التدخل. ويجب ألا يرغبوا بذلك. فدون دولة عادلة تعتمد على الجدارة والكفاءة×، سوف يعاني اقتصاد الهند كثيراً. ولكي يزدهر النشاط التجاري فهو بحاجة إلى بنية تحتية جيدة، وقوة عاملة متعلمة ومتعافية، وبيئة مستدامة، وسيادة القانون والنظام. ولا يمكن تحقيق سوى جزء يسير من ذلك بواسطة القطاع الخاص وحده، فالانقسام في الهند (وغيرها) يكون غالباً بين أولئك الذين يعتقدون بضرورة أن تهيمن الدولة على جوانب الحياة كلها، وبين أولئك الذين يؤمنون بضرورة أن تمتنع عن القيام بأي دور باستثناء الدفاع وفرض القانون والنظام. ومثلما سنرى، فإن من مصلحة الجميع، أغنياء أو فقراء، يمينيين أو يساريين، أن تطور الهند دولة حديثة أكثر استجابة لمطالب مواطنيها.

في الفقرات اللاحقة سوف نعاين أربع مشكلات خطرة ستواجهها الهند في السنوات والعقود القادمة: أولاً، تحدي انتشال 300 مليون نسمة من وهدة الفقر المدقع وتوفير مستوى معيشة أكثر أماناً للبقية؛ ثانياً، مغالبة أخطار التدهور البيئي السريع، الذي يسمم هواء الهند وماءها على المستوى البشري، ويزيد تغير المناخ على المستوى العالمي؛ ثالثاً، إبعاد شبح وباء فيروس العوز المناعي البشري / الإيدز، الذي يمكن أن يحرف مسار الازدهار الاقتصادي كما تتصوره التوقعات المتفائلة إذا لم يتم التصدي له؛ رابعاً، حماية نظام الديمقراطية الليبرالية وتعزيزه، الذي يعد -إلى جانب كفاءات ومواهب الهند- أثمن مصادر القوة التي تملكها. ثم نتفحص إمكانيات الهند الاستثنائية التي تؤهلها للنهوض في العقود القادمة. لكن من أجل استغلال الفرص المتاحة كاملة، يجب على الهند التصدي لمشكلاتها بطريقة مباشرة. فمغالبتها سوف تتطلب قوى وقدرات وموارد دولة تتمتع بالكفاءة والتفكير المستقبلي. أما في الحالة الراهنة فهناك علامة استفهام كبيرة على الدولة في الهند.

بلغ عدد سكان العالم عام 1900 1.6 مليار نسمة. وبحلول عام 2050 يتوقع أن يبلغ عدد سكان الهند هذا الرقم، بعد أن تحل محل الصين بوصفها أكبر دولة بعدد السكان عام 2032. وتتراوح مختلف تقديرات الأمم المتحدة لعدد السكان في الهند بين 1.3 – 1. مليار نسمة[11]. وهناك هامش خطأ في التوقعات يبلغ 600 مليون نسمة. وكلما زادت سرعة الهند في مكافحة الفقر زاد احتمال أن يستقر عدد السكان قرب رقم المليار لا المليارين. وربما تتمثل المحددات المفتاحية لمدى سرعة الهند في القضاء على الفقر الجماعي في قدرتها على ترسيخ مناخ اقتصادي أفضل لمزارعيها وإيجاد مزيد من فرص العمل في قطاعي التصنيع والخدمات.

استطاعت الهند في السبعينيات والثمانينيات أن تزيد حصيلة غلتها الزراعية زيادة كبيرة. لكن في السنوات الخمس عشرة الماضية توقف نمو غلتها من الحبوب. ولا تحتاج الهند بالضرورة جيلاً آخر من «معجزة» الرز أو القمح لتحقيق ثورة خضراء ثانية، مع أن تقانة البذار الجديدة سوف تساعد*. حالياً، تعادل الغلة الوسطية للهكتار نصف غلته في الصين تقريباً [12]. وفي سبيل اللحاق بركب جارتها، يجب على الهند تطبيق سلسلة من الإصلاحات المتأخرة. من السهل قول ذلك نظرياً لكن من الصعب تنفيذه عملياً. إذ يجب تعزيز ملكية الأراضي الزراعية في الأرياف عبر إيجاد سوق لبيع الأراضي طوعاً بحيث تكبر مساحة الأرض في المعدل الوسطي لتسمح بالمكننة. فالعائلات التي تملك فداناً أو فدانين (90% من ملكية الأراضي الزراعية في الهند بهذا الحجم) لا يمكن أن تستخدم الجرارات أو تقانة الري بالتنقيط. بالنسبة لبعض المحاصيل، من المنطقي للمزارعين أن يتجمعوا معاً لإنشاء مزارع تعاونية حين يوجد سوق مضمون لبيع إنتاجهم. لكن معظم الولايات الهندية تجبر المزارعين على بيع إنتاجهم إلى الوسطاء الذين تعينهم الحكومة، فيخفضون سعر الشراء ويرفعون سعر البيع، ويضعون الفارق في جيوبهم. يجب أن يسمح للمزارعين الهنود ببيع إنتاجهم لمن يريدون، بغض النظر هل يكون المشتري

* إضافة إلى حقيقة تقييد الاختيار المعتمد على الكفاءة والمؤهل، هنالك أسئلة تتعلق بعدالة نظام تخصيص الوظائف في الهند للطبقات والقبائل وغيرها من الفئات المتخلفة. ووفقاً للمحكمة العليا الهندية، تحتكر «طبقات الصفوة» –الأغنياء اقتصادياً– حصة وظائف القطاع العام (من الجماعات المحرومة اجتماعياً).

أجنبياً أم محلياً. إن تحرير قطاع التجزئة في الهند، الذي سيجذب الاستثمارات إلى منشآت التخزين والتبريد والمشروعات التجارية الزراعية الجديدة، سوف يحفز أيضاً مزيداً من التغيير السريع.

لكن على الحكومة ألا تكتفي بإلغاء التحكم بأسعار المنتجات الزراعية إن أرادت تعزيز الازدهار وتشجيع الرخاء في الأرياف. إذ يجب على الدولة أن تؤدي دوراً مباشراً. أوضح العيوب والنواقص والمثالب تمثلها البنية التحتية المتهالكة مادياً واجتماعياً في أرياف الهند. يجب بناء مزيد من الطرقات الصالحة لفصول السنة كلها لربط القرى بالمدن، كما يجب إصلاح نظام التعليم الابتدائي والثانوي لضمان عدم تغيب المدرسين عن عملهم. الشيء ذاته ينطبق على المراكز الصحية في القرى التي غالباً ما تكون متهالكة وقد جردت (من قبل الموظفين أو السكان المحليين) من معداتها. أقل من نصف الولادات في الهند تجريها قابلات مدربات أو أطباء مؤهلون، مقارنة بنسبة 97% في الصين[13]. المشكلة لا تنحصر لا بالمال ولا بالتقانة، بل بكفاءة الحكومة. وفي سبيل تشجيع المزارعين على زراعة محاصيل أخرى، يجب على نيودلهي إصلاح نظامها المتخلف لتقديم الدعم إلى المواد الغذائية. فمع زيادة غنى الهند، ينفق السكان مزيداً من المال على الخضراوات والبروتينات، ويقل إنفاقهم على الحبوب الأساسية. لكن الدعم الذي تقدمه الحكومة كله يذهب إلى مزارعي القمح والرز. إن تنويع نظام الحوافز العمومي لتشجيع البستنة وزراعة الخضراوات وتربية الأسماك والدواجن، التي تتمتع بإمكانيات تصديرية أكبر، سوف يزيد دخل القرويين الفقراء زيادة كبيرة. القمح والرز من المحاصيل التي تحتاج إلى كثير من الماء، والهند لا تستطيع الاستمرار في هدر الماء الشحيح. فضلاً عن ذلك، سوف يؤدي تنويع المحاصيل إلى استخدام مزيد من العمال: مزارع الخضراوات تستخدم عدداً من المزارعين في الهكتار يزيد بخمسة عشر ضعفاً عن عددهم في الهكتار في مزارع الأرز والقمح. وعلى الحكومة توفير طاقة كهربائية يمكن الاعتماد عليها وشبكات الماء النظيف لقرى الهند كلها. إن توفير هذه الموارد مجاناً لفئات مختارة (المزارعين الأغنياء غالباً) يجعل توفيرها للآخرين عملية غير مجدية اقتصادياً. لكن السماح للمرافق العامة بفرض الرسوم على الزبائن وفقاً لاستخدامهم لها يزيد الحافز لتقديمها. ولابد

من وجود حوافز أفضل للمزارعين لجمع مياه الأمطار. فنسبة 70% من مياه الأمطار في الهند تهدر في البحر[14]. أما في المدن فإن فرض الرسوم على الفقراء للحصول على الماء يضمن حصولهم عليه. أما عند تزويدهم به مجاناً فإنهم سيستمرون إما في الحصول على مياه المجاري أو يبقون دون ماء. في الممارسة العملية، يدفع الفقراء لموردي الماء أضعاف ما يدفعونه للحكومة لو أوصلت إليهم شبكة المياه النظيفة.

النصف الآخر من تحدي الفقر الذي يواجه الهند هو إيجاد فرص عمل غير زراعية لمزيد من الناس. فالقوة العاملة الهندية تتوسع وتزداد عشرة ملايين شخص تقريباً كل سنة، لكن زهاء خمسة ملايين وظيفة فقط توفر كل سنة. يمكن إيجاد بعض فرص العمل الجديدة عبر إصلاح القطاع الزراعي، لكن ذلك ليس كافياً. وإذا استخدمنا المصطلحات الاقتصادية لوهلة، نجد أن التغير النسبي في نمو الاستخدام في القطاع الزراعي في وضعه الراهن لا يتجاوز الصفر، بل هو في وضع سلبي[15]. وهذا يعني أن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تستدعي عدداً أقل، لا أكثر، من العمال. ويمكن لقطاع الخدمات في الهند أن يزدهر، خصوصاً إذا اتخذت البلاد الخطوات الضرورية لتشجيع الصناعة السياحية، التي تبقى صغيرة إلى حد مفاجئ نظراً لثراء المشاهد وفرادة التجارب التي يمكن اختبارها في الهند. إذ لم يزد عدد الزوار الأجانب إلى الهند عام 2005 عن 2.5 مليون شخص، أي أقل من عدد السياح الذين زاروا دبي أو سنغافورة. فالأجانب تنفرهم وسائل النقل التي لا يمكن الاعتماد عليها في البلاد وتدابير حفظ الصحة العامة السيئة. إن زيارة تاج محل تفقد سحرها ورومانسيتها حين يضطر السائح إلى الابتعاد عن أكوام القمامة، ومراوغة المتسولين، وتجنب الكلاب الشاردة للوصول إلى داخله. ولا يتطلب بناء صناعة السياحة لزوماً اختراق «ديزني لاند» للثقافة الوطنية كما يخشى بعضهم. ومن الصعب الاعتقاد أن بناء قطاع سياحة قوي يوفر مزيداً من الوظائف النظامية للفقراء في النقل والفنادق المطاعم والخدمات الأخرى سوف يضعف جلال الثقافة الهندية. وفي الحقيقة فإن العائدات المرتفعة سوف تساعد في الحفاظ على بعض المعالم التاريخية المتداعية.

لكن لا يوجد بديل عن إيجاد قطاع تصنيعي أكبر حجماً وأكثر اعتماداً على العمال. وهذا ليس مفسداً أو ملوثاً للبيئة بالضرورة، لأن الهند تمتلك التقانة ورأس المال اللازمين للتطوير والتنمية بطريقة نظيفة ربما لم تتوافر للبلدان التي اعتمدت على التصنيع في مرحلة مبكرة. ولن يؤدي لزوماً إلى اضطراب اجتماعي. إذ يمكن أن يتم الإنتاج، خصوصاً في مجال تحضير المواد الغذائية والنسيج، في البلدات الصغيرة في أرياف الهند، لاسيما إذا عبدت الطرقات وتوافرت الثلاجات. رأينا آنفاً كفاءة الهند في قطاع الملابس والأزياء، وما يمكن أن يضيفه رجال الأعمال من أصحاب الذهنية التجارية المغامرة من دقة وقيمة إلى المكونات الأساسية للسيارات والأدوية والمواد الصيدلانية. لكن هذه القطاعات المتقدمة والمتطورة تستخدم غالباً خريجي الجامعات. أما بقية القوة العاملة الهندية فيجب أن تزود بمستوى أفضل من التعليم وبمزيد من التدريب المهني إذا أرادت أن تصبح قابلة للاستخدام. وعلى الحكومة أيضاً إزالة العقبات التي تعيق المستثمرين، المحليين والأجانب، وتمنعهم من توظيف مزيد من المال في الاقتصاد. يمضي المديرون الهنود 15% من وقتهم في التعامل مع المفتشين الحكوميين[16]، أي ضعف الوقت الذي يقضيه نظراؤهم في الصين. كما تنفق الشركات الهندية كثيراً من الوقت في ملء استمارات الضرائب المعقدة والتعامل مع مسؤولي الجمارك المرتشين. ومع أن نيودلهي اتخذت إجراءات لتبسيط القوانين الضريبية، إلا أن من الممكن إثبات أن في الهند أعقد نظام ضريبي في العالم[17]. في بعض أجزاء الهند تفوق تكلفة جباية الضرائب على مرور البضائع من ولاية إلى أخرى ما تولده من عائدات. والفساد هو التفسير الممكن الوحيد لسبب فرضها.

إن إيجاد بنية تحتية أفضل، خصوصاً الموانئ والطرقات والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء، أمر لا غنى عنه أيضاً لتطوير قطاع التصنيع. ومشروعات البنية التحتية ذاتها سوف تزيد فرص العمل والاستخدام زيادة كبيرة. تعاني الحكومة الهندية عجزاً مالياً مزمناً. وتحتاج إلى رأس المال كله الذي يمكن أن تحصل عليه من المصادر المحلية والأجنبية الخاصة لتحديث بنيتها التحتية. وتعهدت نيودلهي بفتح قطاعها المصرفي أمام المنافسة الكاملة بحلول عام 2009. البيوت المالية الكبرى، مثل مصرفي سيتي بنك وستاندارد

تشارتر، تجني منذ الآن أرباحاً كبيرة من التعامل مع الطبقات الوسطى المتنامية. ولا ريب في أن منحها، هي والعدد المتزايد من مصارف القطاع الخاص الهندية الناجحة والقادرة على المنافسة دولياً، فرصة الوصول إلى شبكة المصارف الريفية السيئة الإدارة التي تملكها الدولة، سوف يعزز قدرة البلاد على ترجمة الادخار إلى استثمار، وهذا يولد مزيداً من رأس المال لاستثماره في بنية تحتية أكثر كفاءة. اتخذت نيودلهي أيضاً خطوات لفتح قطاعها التأميني جزئياً أمام المستثمرين الأجانب. أقل من 10% من السكان لديهم تأمين على الحياة. وكلما زاد عددهم ازداد رأس المال القابل للاستثمار. ولا يوجد ما تخشاه الهند من المضي قدماً في تحرير القطاع المالي.

أخيراً، ومثلما رأينا في الفصلين الأول والثاني، يجب على الهند إصلاح قوانين العمل فيها. وعملية الإصلاح هذه لن تكون على حساب الفقراء، مثلما أكد كثير من المراقبين. فإذا استحال طرد عامل، فإن احتمال توظيفه سيكون ضئيلاً في المقام الأول. لا يزيد عدد العمال النقابيين في الهند عن عشرة ملايين، ولا ينشط منهم في النقابات سوى 1.37 مليون عامل[18]. لكن باسم الفقراء ترفض النقابات عملية إصلاح قواعد وأنظمة العمل ذاتها التي تسهم في إبعاد معظم القوة العاملة الهندية التي يبلغ عددها 470 مليوناً عن الاقتصاد النظامي. على الهند الاعتراف بأن النقابات العمالية في هذه القضية، مثلها مثل مجموعات الضغط التجارية، تدافع عن مصالحها الخاصة وتتحدث باسم أعضائها لا باسم الفقراء.

التحدي الكبير الثاني هو وقف تدهور الوضع البيئي. ومن المفهوم أن ينزعج الهنود حين تلقي عليهم الأمم الغربية محاضرات عن حماية غاباتهم أو تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، في حين أن الغرب هو المسؤول عن معظم التدهور البيئي في العالم. الهند مسؤولة عن نسبة 4 فقط من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، في حين تضم 17% من سكان العالم[19]. ومن الواضح على أساس دخل الفرد أن مواطني الولايات المتحدة وأوروبة وغيرهما من الدول الغنية يسببون قدراً أكبر بكثير من التلوث ويحصلون على مكاسب أكبر من تلويث البيئة. لكن هذا الوضع يتغير حالياً. فكثير من البلدان الغنية

تتخذ خطوات لتشجيع كفاءة الطاقة واستخدام وقود أنظف. وحصة الهند من المسؤولية عن الاحتباس الحراري سوف تتضاعف بسرعة. ولا يوجد حل معقول للتغير المناخي دون مشاركة الهند والصين (بقيادة الولايات المتحدة، أكبر ملوث لبيئة العالم). وعلى الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، لعب دور ريادي قوي في تقديم حوافز مالية إلى الهند وبقية بلدان العالم النامي لاتخاذ سبيل أنظف للتنمية والتطور. من جانبها، يجب أن تتجاوز الهند استياءها من «المعايير المزدوجة» الغربية وتعترف بأن الهنود سوف يتعرضون لضرر كبير وغير متناسب نتيجة التغير المناخي الذي يتوقعه الآن أغلب العلماء. يجب على الهند ألا تؤذي نفسها لإغاظة من تكرههم.

يواجه الهنود منذ الآن قضايا نوعية الحياة المتصلة ببيئتهم. فأقل من 2% من الهنود يملكون سيارات خاصة بهم (النسبة في الولايات المتحدة تبلغ 60%)[20]. لكن المدن الهندية تعاني ازدحاماً مرورياً خانقاً. في عام 2004، ولأول مرة، بيعت أكثر من مليون سيارة خاصة في سنة واحدة في الهند. وسوف يرتفع هذا العدد ارتفاعاً حاداً. فبحلول عام 2030، من المتوقع أن يبلغ عدد السيارات العامة والخاصة في الهند 200 مليون سيارة، مقارنة بأربعين مليوناً عام 2006[21]. وبغض النظر عن نوعية الهواء في المناطق الحضرية، أو القضايا السطحية الأخرى مثل مواقف السيارات، يصعب تخيل برنامج لبناء الطرق يلبي الطلب على السيارات. فحين يتضاعف العدد أكثر من خمس مرات مقارنة بالوقت الحالي، تبدو الهند وكأنها جهنم. هنالك مجالات عديدة، مثل الاتصالات اللاسلكية (تنتشر الهواتف النقالة دون أن تتحسن خدمة الهواتف الثابتة كثيراً)، تخطت فيها الهند مرحلة التطوير عبر استخدام تقانة جديدة. وتستطيع تجاوز المرحلة الكلاسيكية للاختناق المروري عبر التخطيط الآن لأنظمة نقل حضرية أنظف وأكثر كفاءة. هنالك عدة مشروعات، مثل مترو الأنفاق في دلهي، تشير إلى هذه الوجهة. كل مدينة هندية بحاجة إلى قطار أنفاق، على الرغم من ارتفاع تكاليف رأس المال والدعم الحكومي لمثل مشروعات النقل العام هذه. فضلاً عن ذلك، يجب على الهند أن تحدّث شبكة السكك الحديدية التي يبلغ طولها 63000 كم -ثاني أوسع شبكة في العالم- وتزودها بالطاقة الضرورية لنقل البضائع والمسافرين في شتى أنحاء البلاد

بطريقة أقل تلويثاً للبيئة وأكثر جدوى اقتصادية من الطرق البرية. ما يحدث حالياً هو العكس. فزيادة أجور الشحن لدعم أجرة الركاب والرسوم المرتفعة تدفع شحن البضائع إلى الطرق، فتختنق بالازدحام المروري. مشكلة مماثلة توجد في قطاع توليد الطاقة. فالرسوم المرتفعة التي تفرضها مجالس الطاقة في الولايات تجعل من الصعب على الأعمال التجارية الصغيرة البقاء، نظراً لاضطرارها إلى شراء مولدات الديزل الملوثة للبيئة.

تتدهور نوعية الهواء والماء في الهند بالسرعة التي يتحسن فيها الاقتصاد (دون اعتبار التكلفة). ووفقاً للتقديرات فإن ثُمن الوفيات المبكرة في الهند ناجمة عن تلوث الهواء[22]. إذ يموت مئات الآلاف من الأطفال كل سنة من الماء الملوث. العودة إلى الماضي لا تعد حلاً، مثلما يعتقد بعض الناشطين المدافعين عن البيئة في الهند. ففي القرى، يموت الناس في عمر الشباب من الأمراض التنفسية لأنهم محرومون من الكهرباء والغاز. فجو القرية وسماتها السطحية تجعل حرق روث البقر أو الحطب خارج المنزل أمراً غير عملي، ولذلك يشعل القرويون النار داخل بيوتهم فتتضرر رئاتهم بالتدريج. نصف الأسر في قرى الهند تصلها الكهرباء. وعلى نحو مشابه، فإن معظم الأمراض المنقولة عبر المياه الملوثة سببها الافتقار إلى التدابير الصحية الحديثة (الإصحاح). وحتى لو كان بالمستطاع العودة إلى الرومانسية الريفية المزدهرة والانسحاب من العالم الحديث، فإن الوقت قد فات بسبب تزايد عدد السكان الهائل. الدروس المستمدة من تعرفة الكهرباء تنطبق أيضاً على ري المزارع. ومثلما رأينا، فإن المزارعين الأثرياء وحدهم يقدرون على ضخ الماء من باطن الأرض، ليتركوا الآخرين يعانون نقص الماء، وهذا يسرع تدهور حال التربة ويزيد مستويات ملوحتها. قطع الغابات يمثل أيضاً عاملاً في حت التربة. ففي عام 1900 كانت الغابات تغطي ثلث أراضي الهند؛ أما الآن فقد انخفضت المساحة إلى السدس[23]. ولتشجيع الاستخدام المستدام للموارد، مثل الماء أو التربة أو الغابات أو الهواء، يجب أن يدفع الناس ثمن ما يستهلكونه منها. والأعمال التجارية التي تلوث البيئة يجب تغريمها أو إغلاقها، وهذا لا يحدث إلا فيما ندر. ومسؤولو الغابات الفاسدون، الذين يتسترون على الذين يقطعون الأشجار بطريقة غير مشروعة أو الصيادين دون ترخيص رسمي، يجب

طردهم، وهذا نادراً ما يحدث. كما يجب تسعير الماء والكهرباء بطريقة بسيطة وعادلة. وكثير من الهنود ما يزالون يعتقدون أن من واجب الدولة تزويدهم بالخدمات مجاناً أو بأسعار رمزية. لكن أحداً ما، في مكان ما، يدفع الثمن دوماً.

أخيراً، يجب أن تضع الهند إستراتيجية متسقة للطاقة، تأخذ بالاعتبار البيئة والاقتصاد. فبسبب مطالب السياسة الائتلافية، فإن إدارة الطاقة في الهند مشتته وموزعة على عدد من الوزارات المختلفة – وزارات الفحم، والفولاذ، والكهرباء، والنفط، والطاقة الكهرومائية، والطاقة النووية. ولكل منها جداول أعمال مختلفة تتجاهل أجندات الأخرى. الهند بحاجة إلى وزارة واحدة للطاقة. اليوم، تستورد البلاد 70% من احتياجاتها النفطية، ويتوقع أن ترتفع النسبة إلى 90% بحلول عام 2020، إلا في حالة اكتشاف آبار مهمة جديدة[24]. السياسة تجعل من المستحيل تقريباً بناء جسور جديدة ضخمة لتوليد الطاقة من المياه، ومخزون الهند من الفحم يحوي نسبة مرتفعة من الرماد، وهذا يجعله شكلاً قذراً من الوقود الأحفوري. ومثلما رأينا، يعد الخيار النووي المدني مكلفاً. لكن هناك مصادر أخرى للطاقة. وعلى الهند المضي قدماً في مشروع مد أنابيب الغاز (المثير للجدل الخلافي) من إيران وعبر باكستان، واستكشاف احتمال مد خطوط أنابيب أخرى من آسيا الوسطى عبر أفغانستان، ومن ميانمار عبر بنغلاديش. الغاز وقود نظيف نسبياً. وأظهرت جنوب إفريقيا إمكانية تحويل الفحم القذر إلى غاز وأثبتت جدواه الاقتصادية، لكن الهند متخلفة خمس عشرة سنة على الأقل في مجال استكشاف ما يمكن أن تفعله إذا حولت بعض احتياطيها من الفحم إلى غاز. ومثلما أكدت آنفاً، يمكن للهند أن تخفض حجم طلبها على النفط عبر تحديث شبكة السكك الحديدية الوطنية وبناء أنظمة جديدة للنقل الجماعي. أما إذا كررت أخطاء الغرب فستكون النتيجة مرعبة وتفرز نتائج عكسية. لقد اعتقدت الهند دوماً أن لديها الكثير لتعلمه للعالم. وربما يكون أفضل درس هو إثبات أن انتشال الجيل الحالي من وهدة الفقر لا يستدعي لزوماً تخريب المحيط الطبيعي أو تدمير نوعية الحياة لأجيال المستقبل.

التحدي الثالث الذي يواجه الهند هو مكافحة وباء فيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز. كثير من الشخصيات النافذة في الهند تعتقد أن التهديد يبالغ به الغرب، وأن

على المسؤولين التركيز على حل المشكلات المزمنة، مثل مرض السل وسوء التغذية. وهذا صحيح بمعنى من المعاني. فتمويل توقي الإيدز ومعالجته يجب ألا يتم على حساب الجهود الهادفة إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية للمواطنين الهنود. يجب ألا يكون أحدهما على حساب الآخر. لكن إذا لم تتصد الهند لوباء الإيدز، سيصاب نظام الرعاية الصحية بالعجز بسرعة. صحيح أن أقل من 1% من الهنود أصيبوا بفيروس العوز المناعي البشري عام 2005، إلا أن النسبة تعادل خمسة ملايين ومئة ألف شخص، لتجعل الهند ثاني أكبر بلد يعاني الإيدز بعد جنوب إفريقيا، حيث يبلغ عدد المصابين 5.3 مليون شخص[25]. الحاضر لا يمثل دليلاً على المستقبل. فمن الملامح المرعبة للمرض سرعة انتشاره. في عام 1990، كانت نسبة المصابين في جنوب إفريقيا أقل من 1% من السكان، وبحلول عام 2005 قفزت النسبة إلى 25. الوباء شل الإمكانيات الاقتصادية لمناطق واسعة من إفريقيا. ويقدر مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي أن 25 مليوناً من الهنود سيصابون بفيروس العوز المناعي البشري بحلول عام 2010 ليرتفع العدد إلى 40 مليوناً بحلول عام 2013 (وهو لا ينقص كثيراً عن مجموع المصابين بالمرض في بلدان العالم كافة عام 2006)، إذا لم تعلن الهند الحرب على المرض[26]. فضلاً عن أن معظم الخبراء المستقلين يعتقدون أن التقديرات الرسمية في الهند تقلل من الحجم الحقيقي للمشكلة. بعض الولايات، مثل بيهار، لا تقدم أي بيانات. ونظراً لأن ملايين البيهاريين يعملون في المدن، مثل نيودلهي ومومباي، ثم يعودون إلى ديارهم وزوجاتهم في القرى مرة أو مرتين في السنة، فإن من الصعب الاعتقاد أن الولاية لم يصبها الوباء.

يجب على الهند أن تتغلب على مشكلة جوهرية إذا أرادت أن تتفوق على بلدان جنوب الصحراء (الكبرى في إفريقيا) في كبح انتشار الإيدز: عليها أن تدرك الطبيعة غير المسبوقة للمرض. في عام 2005، قدر ريتشارد فيتشيم، رئيس الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، أن الهند تضم أكبر عدد من المصابين بفيروس العوز المناعي البشري في العالم، على الرغم من إحصائيات نيودلهي. ولم يكن رد الهند على هذا التصريح مشجعاً. فعلى الرغم من القيمة الإخبارية المثيرة لتقديرات ريتشارد، إلا أنها لم تحظ بدعاية واسعة. في هذه الأثناء، لم تعترض الحكومة الهندية بشدة. فإلى حد

ما، أدى تغير الحكومة عام 2004 إلى تحسن ملحوظ في المواقف تجاه المرض. فخلافاً للحكومة التي قادها حزب بهاراتيا جاناتا، كانت إدارة مانموهان سينغ على الأقل مستعدة للاعتراف بحجم المشكلة ومناقشة السلوك الجنسي في المنتديات العامة*.

لكن نوايا سينغ الحسنة وحدها لا تكفي لجعل العالم على ثقة بأن الهند تعمل ما بوسعها لمكافحة المرض قبل أن يتحول إلى جائحة. على سبيل المثال، رفضت نيودلهي نصيحة اللجنة القانونية عام 2005 بإباحة المثلية. الرفض ينبثق من تشريع يعود إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، حين وصف الموظفون المدنيون البريطانيون الشذوذ الجنسي بأنه سلوك مخالف للطبيعة. وتبقى الهند في تعاملها القانوني مع المثليين في فئة بلدان مثل إيران. وهي متخلفة أيضاً في مواقفها الرسمية تجاه منع الحمل. فأقل من نصف سكان الهند يستخدمون بشكل منتظم موانع للحمل، مقارنة بنسبة تزيد عن 80% في الصين[27]. ويعود السبب جزئياً إلى التأثير المستمر لغاندي، الذي كان يمقت -خلافاً لنهرو- وسائل منع الحمل ويدعو إلى العفة بدلاً من ذلك. في الهند، ينتشر فيروس العوز المناعي البشري غالباً بواسطة سائقي الشاحنات والعمال المهاجرين، الذين يمارسون الجنس مع العاهرات مقابل عشرين سنتاً[28]. ثم يعودون إلى بيوتهم وينقلون العدوى إلى زوجاتهم. وبلغت درجة الجهل بالواقي الذكري حداً وصفه أحد العاملين في ميدان الرعاية الصحية في قصة لافتة لأحد زملائي. فقد كان يبين للعاهرات كيفية استعمال الواقي بوضعه فوق إبهامه. فأخذن الأمر حرفياً وبدأت كل منهن تضعه على إبهامها عند ممارسة الجنس! قال الناشط: «هل تصدق ذلك؟ هنالك الكثير لنفعله. تصور الظروف المعاكسة التي نواجهها».

تعكس مقاربة الهند لمرض الإيدز تناقضات صارخة أخرى في مجتمعها. فشركات الأدوية الهندية طورت أفضل المعالجات عالية المردود والمضادة للفيروس القهقري في العالم، وذلك عبر تحسين عمليات تصنيع الجرعات العلاجية الثلاثية ذات الترخيص

* أسلافه من القوميين الهندوس اتخذوا موقفاً مذبذباً ينوس بين الإنكار والتحيز. ومن الشائع في الأوساط القومية الهندوسية سماع من يقول إن المثلية نتاج غربي وأن النساء الهنديات يتمتعن بقيم أخلاقية أسمى من الأجنبيات. وبغض النظر عن النبرة المضمرة من رهاب الأجانب، فإن مثل هذه اللغة تضيف إلى جو الغموض المحير المحيط بالإيدز بوصفه بلاء يصيب من يستحقه.

الغربي. شركة سيبلا في مومباي مثلاً تفوقت على الشركات العالمية كلها في توفير علاج للإيدز متاح لملايين الأفارقة في بلدان جنوب الصحراء. لكن الهند لا تعالج سوى جزء يسير من ضحايا الإيدز فيها. ومثلما هي الحال مع مشكلات عديدة في الهند، تمتلك البلاد التقانة والموارد لمواجهة المشكلة، لكنها تفتقد سرعة التحرك. قال زميل لي ذات مرة: «الفقر في إفريقيا مأساة؛ أما في الهند فهو فضيحة»[30]. ولم يكن يعني بذلك ضمناً أن الأفارقة أقل قدرة على الوصول إلى الحداثة الاقتصادية من الهنود، بل مجرد أن الهند بدأت كأمة بمؤسسات أفضل ورأس مال فكري أكبر من الأمم الإفريقية. وبعد أن راقبت ما حصل في إفريقيا عرفت الهند كل شيء عن المأساة الإنسانية للإيدز. وهي تعرف أيضاً الأضرار التي يمكن أن يلحقها المرض بالاقتصاد على صعيد إعاقة القوة العاملة وشلها. لقد ضخت مؤسسة بيل وميليندا غيتس أموالاً ضخمة في الهند لمساعدتها على معالجة الإيدز وتوقيه. وإضافة إلى ذلك، ألزم الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون مؤسسته الرئاسية بتطوير أدوية معالجة للإيدز مع شركات الأدوية الهندية وجعلها ميسرة للفقراء في إفريقيا والهند وغيرهما. يجب عدم تجاهل نصيحة كلينتون إلى الهند: «أريد أن أكون جاداً هنا وأقول إنكم لا تستطيعون الاستخفاف بهذا الأمر. ليس ثمة وقت نضيعه، وكل يوم تتأخرون تعرضون مستقبل اقتصاد الهند للخطر. لقد قطعتم شوطاً بعيداً، وبذلتم جهداً دؤوباً في سبيل مستقبلكم ولا يمكنكم اختيار مسار آخر. لكن إذا لم تتحركوا الآن سوف يموت الملايين دون داع»، كما قال أثناء زيارة دلهي عام 2004[31].

التهديد الرئيس الرابع والأخير الذي تواجهه الهند هو الحاجة إلى حماية ديمقراطيتها الليبرالية وتعزيزها. حين نالت الهند الاستقلال عدَّ كثير من المراقبين الأجانب تنوعها نقطة ضعف. ومثلما رأينا آنفاً، تفرض الانقسامات الاجتماعية في الهند كلفة من جوانب عديدة على حكم الأمة. لكن التنوع يمثل أيضاً أعظم نقاط القوة لدى الهند. في هذه الأيام اقترب الفكر السائد من وجهة نظر الهند. والمشروع اللافت في أوروبة لبناء اتحاد قاري يضم عديداً من الأعراق والجنسيات والديانات واللغات، ولد كفكرة بعد سنوات قليلة من قيام الهند كأمة. وتطلب من أوروبة قروناً عديدة من سفك الدماء والمذابح -التي لم تشهد الهند مثيلاً لها- للتوصل إلى هذه النتيجة. يمكن للهند أن تعلم أوروبة، وجنوب

شرق آسيا، وأجزاء أخرى من العالم، كيف تحافظ على كيان متعدد القوميات والإثنيات موحداً دون فرض التناسق والوحدة على الناس أو حرمانهم من حرياتهم الأساسية. ويمكنها أيضاً أن ترتقي إلى مستوى أحلام نهرو وغاندي لتصبح منارة سياسية للعالم. لكن على الهند في هذه الحالة أن تحاذر من عدد من التهديدات الداهمة لمشروعها غير المكتمل لليبرالية الدستورية. عليها أيضاً أن تستكمل المشروع.

أكثر التهديدات تماسكاً للديمقراطية الليبرالية في الهند تمثله القومية الهندوسية. فهزيمة الحكومة التي قادها حزب بهاراتيا جاناتا عام 2004، والردود الغاضبة العنيفة فيما بعد على الحركة القومية الهندوسية، أقنعت كثيراً من الناس بأن سياسة «الزعفران» في مرحلة الانحطاط والانحسار. وربما تثبت صحة ذلك، لكن مازال حزب بهاراتيا جاناتا قادراً على التحكم بربع أصوات الهنود تقريباً، أي أنه يتفوق على أي حزب آخر بثلاثة أضعاف تقريباً (باستثناء حزب المؤتمر الذي تزيد نسبة أصوات مؤيديه على الربع بقليل). لكن يمكن إثبات أن تأثير الحركة ككل في المجتمع أكبر من ذلك. فـ «منظمة الأسرة» تسيطر على أكبر النقابات العمالية في الهند، وأكبر اتحاد للطلاب، وأوسع شبكة من المطبوعات اليومية والأسبوعية[32]. تحاول الحركة إعادة ترتيب نفسها للتواؤم مع عملية التحديث السريعة في الهند، ولذلك ربما تتغير صورتها. لكن هدفها الأساسي -المتمثل في ازدراء الأقليات الدينية وتخفيض مكانتها، عبر الوسائل السلمية أو العنيفة- يبقى على حاله. هنالك مخاوف من ولاء المسلمين الكشميريين يجب التصدي لها، لكن وصم 150 مليون مسلم هندي بالخيانة لا يعد حلاً. بل وصفة لحرب أهلية دائمة. لابد أن القراء لاحظوا أنني لم أتحدث عن القومية الهندوسية بإيجابية. فهي لا تحض على فلسفة العنف والانتقام فقط، بل تلطخ كل ما هو طيب وجيد ومتسامح في الهندوسية. وإذا رغب حزب بهاراتيا جاناتا باستعادة الحكم فعليه أن يركز على مكافحة الفساد ويعمل على تحديث الدولة الهندية. وهذا يجعله متمايزاً بصورة واضحة عن حزب المؤتمر، الذي يبقى أساساً، بغض النظر عن اللمسة الملكية، حزب البيروقراطية والمحسوبية. ولكي يقنع الجماهير برسالته ومصداقيتها عليه أن يقطع الروابط والصلات مع «منظمة المتطوعين الوطنيين» التي تظل عدواً عنيداً لليبرالية ومتشبثاً بالمعتقدات البالية وتهديداً داهماً للهوية الوطنية الهندية.

وهذا يبدو مستبعداً في الوقت الراهن. لكن إن لم يفعل حزب بهاراتيا جاناتا ذلك، لن تصدق سوى قلة قليلة زعمه بإعادة هيكلة نفسه ليصبح حزباً معتدلاً يقبع في يمين الوسط.

تحتاج الهند أيضاً إلى تقوية نظامها البرلماني وديمقراطيتها المحلية. ويمكن أن تكون البداية منع المجرمين من الترشح للانتخابات*. لكن على الهند أيضاً العثور على طرق لزيادة مقدرة السياسيين عموماً. إن نوعية الجدل والتدقيق والتمحيص في برلمان الهند هزيلة إلى حد لافت بالنسبة لأمة تمتلك هذا العدد الكبير من الخطباء المفوهين والمفكرين اللامعين. ولا ريب في أن مستوى البرلمانيين الهنود قد انخفض بصورة واضحة أثناء الجيل الأخير، مما أثر في نوعية النقاش والتفكير العام. في خمسينيات القرن العشرين، كان عدد جلسات البرلمان يتراوح بين 120 – 138 جلسة في السنة. وانخفض المعدل اليوم إلى عدد يتراوح بين 70 – 80 جلسة في السنة. في حين يعقد مجلس العموم البريطاني مثلاً 170 جلسة في السنة، والكونغرس الأمريكي 150 جلسة. كثيراً ما عبر السياسيون الهنود عن التزام متحمس بموضوع أو قضية، لكنهم بعد ذلك لا يكلفون أنفسهم عناء حضور النقاش، أو متابعة أعمال اللجان، أو حتى التصويت النهائي. وغالباً ما يؤجل رئيس البرلمان الجلسات بسبب عجز النواب عن الحفاظ على الانضباط والهدوء. الهند مفارقة كبرى: ففيها ديمقراطية مؤثرة يحتشد فيها -عموماً- سياسيون غير مؤثرين. ومثلما كتب أنيل أمباني، أحد أذكى الصناعيين الهنود الذي انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام 2004: «حان الوقت للشخصيات المهمة والنافذة في الهند أن تتبع أولئك الذين لا يحصلون على أجر لأنهم لا يعملون»[33]. ولسوء الحظ، دخل أمباني البرلمان برعاية حزب ساماجوادي – وهو حزب لا يتمتع بسجل نظيف من الأمانة والنزاهة في الحكم.

أخيراً، تستطيع الهند حماية نظامها الداخلي القائم على الديمقراطية الليبرالية بطريقة أفضل عبر تحسين العلاقات مع الدول الجوار، التي لم تستطع الحفاظ على الديمقراطية مدة طويلة، وغالبيتها معرضة لخطر عدم الاستقرار. وأوضح تهديد خارجي

* في عام 2003، أصدرت المحكمة العليا قراراً يلزم المرشحين بنشر «سوابقهم الجنائية»، وأصولهم المالية، ومؤهلاتهم التعليمية. وهذا ما عزز الشفافية، لكنه لم يقلص عدد المتهمين بالإجرام أو يمنعهم من دخول ميدان السياسة.

للهند يأتي من باكستان بمساعدة الصين إلى حد ما، مع أن دعم بكين لإسلام أباد قد اعتدل في السنوات الأخيرة. عند كتابة هذه الصفحات، كانت الهند في السنة الثالثة من عملية السلام مع باكستان، التي أظهرت دلائل على الاستمرار. ويأمل سكان العالم الذين يعيشون بعيداً عن شواطئ شبه الجزيرة الهندية أن تترسخ عملية السلام ويصبح من المتعذر إيقافها أو عكسها. ويمكن للهند أن ترعى هذا الأمل وتعززه عبر التخلص من شكوكها العصبية العميقة بجارتها. لباكستان عيوب ونواقص كثيرة، لكن الهند لم تتكيف حتى الآن تماماً مع وجود جارتها. وبوصفها أمة أصغر حجماً وأقل أمناً، تظل باكستان أكثر ميلاً للاضطراب والتقلب وأكثر احتمالاً لبدء الصراع والنزاع، إما بالوكالة عن طريق الإرهاب، أو التهديد بإشعال الحريق عبر التلميحات إلى أسلحتها النووية. يجب أن تتبنى الهند إستراتيجيات مبتكرة وإبداعية لتشجيع قدر أكبر من الاعتدال وقدر أقل من ذهنية الخوف الرهابي السائدة في إسلام أباد. ومن المؤكد أن مزيداً من الحنكة السياسية التي تتصف بالسخاء وبعد النظر من جانب نيودلهي يساعد في هذا السياق، خصوصاً في تلبية طموحات الكشميريين. لا يوجد من يتوقع من الهند أو يطالبها بالتخلي عن سيادتها على كشمير (سوى باكستان). لكننا نعيش في عالم متغير، حيث تجعل التقانة الجديدة والتكامل الاقتصادي الحدود أقل أهمية. ومن المؤكد أن الدبلوماسيين في جنوب آسيا لا يفتقرون إلى الذكاء والإبداع لابتكار خطة تمنح كشمير سيادة مرنة ومبهمة تقبلها الأغلبية الساحقة في البلدين، إضافة إلى الكشميريين أنفسهم.

للهند أيضاً تاريخ مربك ومحرج من العلاقات مع بنغلاديش، التي تظل في حالة من الخوف والاستياء من جارتها الكبرى، على الرغم من حقيقة أن الهند هي التي أنشأت بنغلاديش عام 1971. هنالك عدد يتراوح بين 10 – 15 مليوناً من المهاجرين غير الشرعيين من بنغلاديش يقيمون في الهند، وسيأتي مزيد منهم إذا لم تحقق بنغلاديش نمواً اقتصادياً مستقراً وطويل الأجل. يجب أن تتحمل الهند أكبر جزء من المسؤولية عن حقيقة التجارة الهزيلة ضمن بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (التي تتألف من الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال وسريلانكا والمالديف وبوتان). إذ لا تبلغ التجارة بين البلدان الأعضاء السبعة نسبة 5% من تدفقاتها التجارية الإجمالية. وهي نسبة ضعيفة

كما هو واضح. ونظراً لأن الهند أضخم البلدان الأعضاء، فلن يتغير شيء في غياب ريادتها. فإذا رغبت بكبح المؤشرات المقلقة على تنامي الأصولية الإسلامية في بنغلاديش وباكستان، التي ستمتد حتماً إلى الهند، فعليها أن تقدم لهذين البلدين حافزاً للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي عبر فتح المجال أمام صادراتهما لدخول السوق المحلية الواسعة في الهند. وإذا رغبت أيضاً بكبح جماح النفوذ المتنامي للصين في المنطقة، التي تحتفظ بعلاقات دافئة ببنغلاديش وباكستان وحتى نيبال أحياناً، فعليها أن تحاول التعامل مع جيرانها بوصفهم شركاء لا دولاً تسبب لها القلق والانزعاج.

ظلت العلاقات بين الهند ونيبال وثيقة دوماً، لكن كما هي الحال دائماً، من النادر أن يقاوم دبلوماسيو الهند إغراء الاستعلاء على نظرائهم من المملكة الصغيرة في جبال الهملايا. تعاني نيبال تمرداً ماوياً منذ عقد من السنين. وللهند مشكلة خاصة بها مع المتمردين الماويين الذين يقدر عددهم بعشرة آلاف من رجال حرب العصابات، ينشطون في الغابات والمناطق النائية بين ولاية بيهار (التي تقع على حدود نيبال) وأندرا براديش في الجنوب. هذا «الممر الأحمر» كما يسمى لا يهدد استقرار الهند الوطني، لكنه يدمر القانون والنظام في بعض من أفقر الولايات الهندية. لذلك يجب على الهند التصدي للمشكلة المحلية عبر توفير إدارة رشيدة رفيعة المستوى. لكن يجب أن تقوم السياسة الخارجية بدور أكبر. فللمتمردين الماويين في الهند صلات قوية مع الماويين في نيبال. ومن المفهوم ألا تريد الهند إظهار أي علامات على دعم «الانقلاب الملكي» الذي قاده الملك جيانيندرا في نيبال عام 2005، وعُدَّ انتصاراً في العلاقات العامة للماويين الجمهوريين. لكن تظل الهند قادرة على مساعدة نيبال في التصدي للتهديد الماوي ونزع أنيابه عبر تقديم العون لاستعادة الديمقراطية في المملكة الهندوسية.

ركز معظم هذا الفصل على التحديات التي تواجهها الهند في السنوات القادمة إذا أرادت الاستمرار في الارتقاء على سلم الترتيب العالمي. التحديات ضخمة وجدية وداهمة، لكن مزاياها -بالمقابل- هائلة. فالهند لا تفتقر أبداً إلى الحجم. وعلى الرغم من ضغوط كثافة السكان، فإن المزايا الواضحة للهند التي تتفوق بها على الصين وغيرها من البلدان النامية تكمن في الجانب الديمغرافي. فبدءاً من عام 2010 سيبدأ معدل الاتكالية في

الصين – نسبة السكان في عمر العمل إلى البقية – بالتدهور. وبالمقابل، سوف يستمر معدل الاتكالية في الهند بالتحسن حتى أربعينيات القرن الحادي والعشرين[34]. وفي السنوات العشرين القادمة ستنخفض نسبة المتكلين على غيرهم إلى العمال من 60% من السكان إلى 50%. وهذا سيمنح اقتصاد الهند «ربحاً ديمغرافياً» كبيراً. من الشائع القول إن مستقبل الأمة يكمن في شبابها. لكن مستقبل الهند يكمن أيضاً في حقيقة كونها أمة فتية. فكلما ارتفعت نسبة السكان الذي هم في سن العمل، ارتفعت معدلات الادخار في الاقتصاد. وكلما ارتفعت معدلات الادخار زادت الاستثمارات، وهذا يبقي النمو الاقتصادي في دورة حميدة تمتد بالنسبة للهند إلى الأفق. فمنذ الآن تشهد الهند تحسناً في معدل الادخار – من قرابة 18% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990، إلى 26% عام 2006. صحيح أن النسبة مازالت منخفضة مقارنة بمعدل المدخرات في الصين الذي يتجاوز 40%، لكن المعدل في الصين يتراجع، في حين يرتفع في الهند. تحسن الهند أيضاً كفاءتها الاقتصادية. فقد حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي تراوح بين 6 - 8%، مع معدل ادخار تراوح بين خمس وربع الدخل الوطني. وكان النمو في الصين باهظ التكلفة نسبياً.

فضلاً عن ذلك كله، حققت الهند معدلاً مرتفعاً من النمو دون استخدام أدوات الدولة الاستبدادية القهرية. إذ لا يمكن لحكومة في نظام ديمقراطي أن تفرض ادخاراً إجبارياً على مواطنيها –مثلما حدث في شرق آسيا– وتأمل بإعادة انتخابها. وكذلك لا توجد حكومة في نظام ديمقراطي يمكن أن تفرض قوانين تنظيم الأسرة، مثلما فعلت الصين عبر سياسة «الطفل الواحد». إن إمكانية النمو في الهند تصبح أكثر جاذبية وإثارة للانتباه حين نأخذ بالاعتبار حجم ما تحقق بما هو متاح. فهي تفتقد مشروعات البنية التحتية الحديثة التي ساعدت على دفع الصين قدماً إلى الأمام. وهي تفتقر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي لم يتجاوز عام 2005 خمسة مليارات دولار، أي عشر حجم الاستثمارات التي اجتذبتها الصين. وهي تفتقر أيضاً إلى النسبة الضرورية من المتعلمين. ومع ذلك كله، ما يزال اقتصادها ينمو بسرعة. لنتصور ما يمكن أن تحققه الهند لو أدخلت تحسينات جذرية على بنيتها التحتية أو رفعت مستوى التعليم الابتدائي.

تتمتع الهند أيضاً بمزايا مؤسسية أقنعت بعض المراقبين بأن السلحفاة الهندية سوف تسبق في نهاية المطاف الأرنب الصينية. ومع تطور اقتصاد الهند، من المرجح أن تولد هذه المزايا «الناعمة»، مثل النظام القضائي المستقل والصحافة الحرة، عوائد تتعاظم باطراد. لقد أعاقت البيروقراطية كثيراً من المستثمرين، لكن لم يخش أحد الخضوع للسيطرة العشوائية على حرية الكلام والتعبير التي عانت تحكمها شركتا غوغل وياهو ومحطة نيوز كوربوريشن (التابعة لروبرت مردوخ)، وأذعنت جميعها لها في النهاية في الصين. يمكن للهند أيضاً أن تعتمد على مورد غزير من رأس المال الفكري. فواحدة من بين كل أربع شركات جديدة في وادي السيليكون أسسها هنود غير مقيمين. ونصف بطاقات الإقامة والعمل التي تصدرها الولايات المتحدة تمنح إلى هنود. وهناك أكثر من مئة شركة متعددة الجنسية لها مراكز أبحاث وتطوير في الهند، مقارنة بثلاث وثلاثين فقط في الصين [35].

لا يمكن أخذ هذه التوقعات المتعلقة بقوة الاقتصاد الهندي المتنامية بوصفها قضايا مسلماً بها، ولهذا السبب ركز جزء كبير من هذا الفصل على المشكلات التي تواجه الهند في السنوات القادمة، لا على الفرص المتاحة أمامها. لقد أظهرت الهند في الماضي نزعة إلى جعل الوضع أسوأ بالنسبة لها دون قصد. ومثلما تقول الدعابة: «لا تضيع الهند أبداً فرصة تضييع الفرصة». وهي تعاني أيضاً شعوراً انتصارياً قبل الأوان، على أساس الاعتقاد أن من المحتم أن تصبح قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين دون أن تفعل الكثير للمساعدة على عملية التحول. معظم هذه الثقة بالنفس تنبع من مجرد ثقل العدد. إذ تُقوّم النخبُ الهندية الهندَ وفقاً لحجمها الاقتصادي وحسب، بدلاً من مقارنة مستوى معيشة سكانها مع مستوياتها في البلدان الأخرى. إن التفوق على الحجم الإجمالي للاقتصاد الياباني أمر مرجح (من المتوقع أن يحدث ذلك في عشرينيات القرن الحادي والعشرين على أساس الدولار*)، لكن عدد سكان اليابان لا يتجاوز عشر سكان الهند، ولا يعاني الفقر أحد فيها تقريباً. يجب أن يحكم على الدولة وفقاً للطريقة التي تعامل بها شعبها، لا وفقاً لعدد سكانها أو عدد الأسلحة النووية التي طورتها. وهذا يقودنا

* الهند قريبة جداً منذ الآن من تجاوز الناتج المحلي الإجمالي في اليابان وفقاً لتكافؤ القوة الشرائية – الذي يقيس ما يمكن أن تشتريه إذا حولت الدولارات إلى العملة المحلية.

إلى التحدي الأخير الذي يجب على الهند مغالبته في المستقبل القريب: قناعة ورضا طبقاتها الموسرة المتمتعة بالامتيازات. إن مفتاح التغلب على المشكلات الأربع الأولى يكمن في «حقن» شعور بالحاجة الملحة والطارئة في أذهان النخب السياسية - البيروقراطية في الهند. وهذا لن يحدث إلا إذا أصبح الناخبون عموماً أكثر انتباهاً للتحديات التي يواجهها بلدهم، ومن ثم يستطيعون ممارسة ضغط أكبر عبر صناديق الاقتراع لإصلاح حال الدولة. الهند لن تبلغ مرتبة القوة العظمى بالقيادة الآلية لطائرتها. لكن تحطمها يتطلب طياراً يفتقد الكفاءة والأهلية. ومثلما كتب فيجاي كيلكار، أحد أكثر اقتصاديي الهند حكمة: «القرن الحادي والعشرون فرصة الهند فإما أن تنتهزها أو تضيعها»[36].

استطعت بعد لأيٍ أن أشق طريقي عبر الزحام والضجيج للوصول إلى رصيف المحطة المكتظة، وأنا أحلم بليلة من النوم الهادئ المريح. حجزت في عربة النوم المجهزة بسرير في الدرجة الأولى، والخدمة ما تزال تحتفظ في الهند بالراحة التي يوفرها السفر بالقطارات الكلاسيكية. كما أن المقصورة المريحة تقي من الضجيج والحر. تمتعني الأشياء الصغيرة، مثل تعديل مصباح القراءة أو العبث بمفاتيح التحكم بالحرارة. لقد وفرت التجربة فرصة استراحة مؤقتة من العالم الخارجي. الرحلة بالقطارات الهندية تصيب المسافر بالنعاس دوماً. ولا يوجد سوى قلة من المشاعر التي تبعث على الراحة والاسترخاء مثل خوض معركة خاسرة مع سلطان الكرى وأنت تشاهد الهند تمر أمام نافذتك.

سأل صوت على السرير المقابل لسريري: «ما اسمك؟». التفت إلى السائل ورأيت صبياً من طائفة السيخ يتفحصني بفضول. أجبت عن سؤاله. «من أي بلد أنت؟». أجبت مرة أخرى. قال: «كتبت رسالة إلى الملكة، ولم تجب حتى الآن». أخبرني أنه نصح جلالتها بأن عليها أن تزور الهند مراراً لأن كثيراً من الأمور تحدث هنا. كتب رسالة أيضاً إلى الرئيس بوش ينصحه بسحب القوات الأمريكية من العراق. ولم يتلق إجابة أيضاً. سألته عن عمره وتبين أنه في العاشرة، ويذهب إلى المدرسة في الله أباد. أما أبوه، الذي لم يكن معه، فهو رائد في الجيش. طلبت منه أمه في السرير الأسفل (في عربات الدرجة الأولى أربعة أسرة دوماً) أن يترك الغريب لحاله ويذهب إلى النوم وأطفأت المصباح الرئيس. انتظر الصبي

بضع دقائق إلى أن تأكد من نوم أمه. ثم أضاء مصباح القراءة ووجهه نحوي، وشاهدني على وشك أن أغط في نوم عميق. قال الصوت المرح: «خبرني عن أشياء مثيرة. فليست لدي خطط للنوم هذه الليلة».

حاولت استخدام مختلف الحجج لإقناع الصبي المحقق أن يطفئ المصباح وينام. لكنه استطاع بطريقة ما تجاهل توسلاتي، وإغراءاتي، وتهديداتي، وتصريحاتي الجازمة دون أن يثير غضبي. كان إلحاحه طبيعياً دون تكلف. قال: «لا أزال لا أفهم لماذا لا نتبادل الحديث». فأذعنت لاقتراحه بإجراء اختبار للمعلومات العامة. بدأت بأسئلة سهلة، أجاب عنها بسهولة: رئيسة وزراء الهند، ثم وزير المالية، ثم أكبر أنهار الهند، فعاصمة سريلانكا. قال: «لست غبياً إلى هذا الحد». لذلك انتقلت إلى العواصم الأوروبية، فعرفها كلها دون جهد، ثم إلى نباتات الهند وحيواناتها، فوجدت أنه متفوق علي في المعلومات المتعلقة بها إلى حد بعيد. ثم انتقلت إلى أسماء الرؤساء الأمريكيين.. الخ. بعد قرابة ساعة من الأسئلة والأجوبة، قرر أنه يريد استقصاء وسبر مهنتي وتعليمي. كان كل سؤال من أسئلته يدل على معرفة وذكاء ويتصل بإجابتي السابقة. بدأ يبني سيرتي الشخصية، وشعرت -في الحقيقة- بأنها تشبه سيرة المجرمين. وبين الحين والآخر كان يسلط ضوء المصباح على وجهي ليتأكد من أن طاقتي لم تنفد.

أخيراً عقدت صفقة مع معذبي القلق. سوف يدعني أنام إن أعطيته رقم هاتفي الجوال بحيث يستطيع الاتصال بي متى أراد لمتابعة الحديث بيننا. اتفقنا على ذلك. لكنه بالغ في التفسير الحرفي للصفقة. لم أعرف كم مضى علي من الوقت وأنا نائم حين بدأت وسادتي ترج فاستيقظت جفلاً. كان الهاتف النقال تحتها يرن. قال الصوت المألوف من السرير المقابل عبر الهاتف النقال الذي لم يعلن عنه الصبي من قبل: «أردت فقط أن أتأكد أنك لم تعطني رقماً خاطئاً». وبخته بشدة، لكن ندمت على ذلك فوراً. قال وقد بدا محبطاً: «ليس لدينا وقت نضيعه. القطار سيصل بعد خمس ساعات. ما الموضوع الذي تريد أن نتحدث عنه؟».

وهكذا استمر حديثنا. في كل ساعة أو نحوها يتوقف القطار في واحدة من بلدات الأقاليم في شمال الهند التي لا تعد ولا تحصى. نزلنا إلى الرصيف مرتين أو ثلاثاً لتناول

الشاي بالحليب الذي يقدم بكؤوس فخارية تستعمل مرة واحدة وتنفرد بها الهند. بدأت أتسلى بفضوله الذي لا يهدأ وذكائه اللماح المبكر. لا يمكن أن يوجد كثير من الأطفال في سن العاشرة في العالم يحملون في رؤوسهم هذا القدر من المعلومات. وعلى الرغم من تجاهله المطلق لحاجتي إلى النوم، إلا أنه بقي لطيفاً ومهذباً، وعنيداً أيضاً. كان يسألني كلما غالب جفوني النعاس: «هل تريد قطعة أخرى من البسكويت؟».

في نهاية المطاف، وبعد أن حصل على المعلومات الممكنة كلها، أعلن أن الوقت قد حان للنوم. بدأت تباشير الفجر تلوح. لم يبق من الرحلة سوى ساعة تقريباً. قال بنبرة وعظية تحذيرية لطيفة، وهو يهز رأسه على الطريقة التي لا يستخدمها إلا الهنود: «يجب حقاً أن نخلد إلى النوم الآن. ويمكننا غداً متابعة حديثنا. تصبح على خير». غط في نومه بعد ثوان معدودات. لكنني تجاوزت نقطة اللاعودة. ولسبب ما وجدت نفسي أضحك. بدا الأمر بالتدريج، وانطلقت الضحكة من الحشا صعداً بصمت. كان ضحكاً من النوع النادر الذي يعمّ الجسد ويملأ الكيان -مدة وجيزة على الأقل- بالتفاؤل المرح والساخر. قال لي أحدهم ذات مرة: «تذكر أن الهند تكسب دوماً». للهند طريقتها في إذهالك وإرباكك، ومع ذلك تجعلك تضحك على ذهولك وتقهقه على إرباكك. ولم تهدأ نوبة الضحك حتى وصل القطار إلى دلهي.

هوامش

1- Shashi Tharoor, India: Midnight to the Millennium (Arcade, New York, 1997), p. 5.

2- 'Weekend Ruminations', Business Standard, 11 September 2004.

3- احتدم جدل خلافي حاد على درجة تراجع الفقر منذ عام 1991. نينان أخذ أعلى التقديرات، التي تمثل الرقم الرسمي المستخدم من الحكومة الهندية والبنك الدولي. من الواضح أن مقياس اللامساواة ارتفع في الهند منذ عام 1991، لكن ذلك يتساوق مع تراجع معدلات الفقر تراجعاً حاداً. أما التحسن الذي طرأ على الأرقام الأخرى، خصوصاً مؤشرات التنمية البشرية، فيدعم بيانات تراجع معدل الفقر.

4-Weiner in Varshney, ed., The Indian Paradox, p. 36.

5-Selig Harrison (Princeton University Press, Princeton 1960).

6-Cohen, The Idea of Pakistan, p. 95.

7-خطبة افتتاحية ألقاها أمارتيا سين في مؤتمر عقد في نيودلهي عام 2003 حول كتاب سين» التنمية بوصفها حرية».

8- من خطبة ألقاها أرون شروري عام 2003 بعنوان «مصير الإصلاحات».

9-أدين بفضل هذه وغيرها من الرؤى في هذا القسم إلى براناب باردان، العالم المتخصص بالعلوم السياسية في جامعة بيركلي، التي تتميز كتاباته المقارنة عن اقتصاد الهند السياسي بالعمق والتحفيز الفكري دوماً. هنالك مقالتان له تقدمان معلومات مفيدة هذا السياق خصوصاً، وهما:
'Democracy and Distributive Politics in India' and 'Crouching Tiger, Lumbering Elephant: A China - India Comparison
يمكن الاطلاع على المقالتين كلتيهما على موقع جامعة بيركلي:(www.berkeley.edu).

10- الجدل حول حجم الطبقة الوسطى في الهند لا ينتهي، مع وجود تفاوت كبير في التقديرات. أما أكثر البيانات إقناعاً فيمكن الحصول عليها من المجلس الوطني للأبحاث الاقتصادية التطبيقية، نيودلهي.

11-Tim Dyson in Dyson, Cassen and Visaria, eds, Twenty-first Century India, p. 76.

12-Chindia; The Shape of Things to Come, a report produced by CLSA, the French investment bank, in June 2005:انظر

13-UNDP, Human Development Report, 2005.

14- المعلومات مستمدة من مركز العلوم والبيئة، نيودلهي.

15-Dyson, Cassen and Visaria, eds, Twenty-first Century India, p. 174.

16-India's Investment Climate, a joint World Bank-CII study, 2005.

17- هذا حكم ذاتي، لكن تتبناه مؤسسات أخرى، مثل البنك الدولي.

18-VijayKelkar,India'sEconomicFuture:Moving beyondState Capitalism, the D. R. Gadgil Memorial Lecture, Mumbai, 26 October 2005, p. 50.

19- التقديرات قدمت للمؤلف في مقابلة مع الدكتور راجيندرا باشوري، رئيس الهيئة المعنية بالمناخ التابعة للأمم المتحدة، ورئيس معهد أبحاث الطاقة في نيودلهي (ديسمبر 2005).

20-Ibid.

21-Dyson, Cassen and Visaria, eds, Twenty - first Century India, p. 190.

22- من المقابلة مع الدكتور باشوري.

23-TERI, Looking Back to Think Ahead, March 1998.

24- التقديرات قدمتها هيئة التخطيط الهندية.

openkandil.com

25-الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، جنيف.

26-Jo Johnson, 'Road to Ruin', Financial Times, 13 August 2005:انظر

27-UNDP, Human Development Report, 2005.

28-Johnson, 'Road to Ruin'.

29-Ibid.

30- مارتن وولف هو المعلق الاقتصادي الرئيس في صحيفة «فايننشال تايمز» ومساعد رئيس التحرير. عمل في الهند مدة طويلة في السبعينيات حين كان موظفاً في البنك الدولي.

31-Johnson, 'Road to Ruin'انظر

32-Christophe Jaffrelot, ed., The Sangh Parivar: A Reader (Oxford University Press, New Delhi, 2005), pp. 4 - 12:انظر

33-2004/9/4 (مقالة كتبها أنيل أمباني في صحيفة «إنديا إكسبريس»).

34-H Vijay Kelkar, India's Growth on a Turnpike, paper presented to the Australian National University, April 2004.

35- CLSA, The Indian Paradox, spring 2005.

36-Kelkar, India's Growth on a Turnpike.

obeikandl.com